الثابت والمتغير في العلاقات التركية – الروسية وأثره على واقع العلاقة بين تركيا ودول الجوار الاقليمي (٢٠٠٢ – ٢٠١٦)– دراسة تاريخية

The constant and changing in Turkish-Russian relations and its impact on the reality of the relationship between Turkey and the neighboring countries (2002-2016). Historical study

د. عماد عبدالعزيز يوسف
أمين غانم محمد
جامعة الموصل– كلية التربية الاساسية–
قسم التاريخ

Dr. Emad Abdulazeez Youssf
Ameen Ghanem Muhammad
University of Mosul - College of Basic Education- Department of History

emadabdulazeez38@gmail.com

الكلمات المفتاحية : ثابت – متغير – علاقات – تركيا – روسيا

Keywords: fixed- variable- relations- Turkey- Russia

الملخص

منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ ، لعب هذا الحزب دور اقليمي مؤثر ودخل في تحالفات عدة مع قوى دولية واقليمية ، إذ أن المرتكزات الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي جاءت مع وصول حزب العدالة والتنمية كانت لها نتائج ورؤية واسعة للتحولات الخارجية والداخلية ، ومن هذه الدول روسيا . فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، وصعوداً من هذا العام ، شهدت هذه الفترة تطوراً واسعاً وكبيراً في العلاقات التركية الروسية ، ولا سيما بعد رفض الاتحاد الاوربي طلب تركيا في الانضمام له . إذ سعت تركيا من جانبها الى تحسين علاقاتها مع روسيا الجديدة والجمهوريات السوفيتية السابقة .

ومن هذا المنطلق ، تسلط الدراسة الضوء على الثوابت والمتغيرات في العلاقات الثنائية بين الدولتين منذ عام ٢٠٠٢ ، بعد محاولة حزب العدالة والتنمية إعادة صياغة مرتكزات السياسة الداخلية والخارجية ، استناداً الى التعامل مع العديد من القضايا ، سواء منها على المستوى الداخلي أو الخارجي مع روسيا ، في ظل إرث النزاع والمواجهة والتنافس المستمر فيما بينهم على النفوذ منذ قرون ، بعد أن شكلت المتغيرات السياسية والظروف الاقتصادية التي شهدتها الدولتان منذ مطلع القرن الحالي لإعادة النظر في طبيعة علاقاتها السابقة ، فبوصفهما دولتين كبيرتين متجاورتين ، تتبنيان استراتيجية جديدة لاستعادة الدور الفاعل على الساحة الدولية، فقد تطلب ذلك تطوير وتحسين علاقاتهما ، بسبب زيادة المصالح المتبادلة بينهما وتنوعها . وقد انتهت الدراسة بعام ٢٠١٦ ، وهو العام الذي تبنى به حزب العدالة والتنمية نظرية تصفير المشاكل مع دول الجوار ، بسبب تصارع الاحداث في منطقة الشرق الاوسط وثورات الربيع العربي .

Abstract

Since the Justice and Development Party came to power in Turkey in 2002, this party has played an influential regional role and entered into several alliances with international and regional powers, as the new pillars of Turkish foreign policy that came with the arrival of the Justice and Development Party had results and a broad vision of external and internal transformations. One of these countries is Russia. After the dissolution of the Soviet Union in 1991, and upwards of this year, this period witnessed a broad and great development in Turkish-Russian relations, especially after the European Union rejected Turkey's request to join it. Turkey, for its part, sought to improve its relations with the new Russia and the former Soviet republics.

From this point of view, the study sheds light on the constants and variables in the bilateral relations between the two countries since 2002, after the Justice and Development Party's attempt to reformulate the foundations of domestic and foreign policy, based on dealing with many issues, both internally and externally with Russia, in The legacy of conflict, confrontation and constant competition between them for influence has been going on for centuries, after the political changes and economic conditions that the two countries have witnessed since the beginning of this century shaped to reconsider the nature of their previous relations, as two large neighboring countries, adopting a new strategy to restore an active role on the international scene. This required the development and improvement of their relations, due to the increase and diversity of mutual interests between them. The study ended in 2016, the year in which the Justice and Development Party adopted the theory of zeroing problems with neighboring countries, due to the conflict of events in the Middle East and the revolutions of the Arab Spring.

المقدمـــة

تشهد العلاقات التركية الروسية في الفترة الحالية ذروة التطور، ولا شك فيه أن العلاقات بين الدول تتصف بما له من عدم الاستقرار والثبات بشكل دائم كان ذلك على مستوى العلاقات الثنائية أم الجماعات، ويعود هذا العوامل وتغيرات داخلية لكل دولة كان يحدث تغيير في نظامها السياسي، وتغيير في مواقع القوى السياسية ذات نفوذ داخل الدول، ونجاحة إذا كانت مؤمنة بعقيدة خاصه بها، أو لعوامل خارجية تفرض عليها متغيرات، والتي تؤدي في كثير من الاحيان إلى الاستجابة والاستسلام والرضوخ إلى القوى الخارجية.

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين شكلت المتغيرات الاقتصادية والسياسية فرصة لكلا الدولتين لإعادة النظر في طبيعة علاقاتها، وقد تزامن ذلك مع انطلاق مشروع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٠، لاستعادة قوة روسيا ونفوذها الخارجي، مع مشروع حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان عام ٢٠٠٢، لإحياء المكانة الاقليمية والدولية لتركيا، وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة العربية تهدف إلى تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة العربية، إذ شهدت المرحلة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا تحولات استراتيجية في العلاقات التركية العربية نتيجة لإدراك الحزب أحقية تطوير العلاقات بين الجانبين في ضوء الايديولوجيات الاسلامية التي يتبناها الحزب.

وبسبب طبيعة المصالح التركية الروسية في المنطقة العربية التي تنطوي على تحالفات مع اطراف متناقضة، أصبح تعزيز دور أحدهما وعلاقاته يعين اضعافاً لدور الاخر ومصالحه، وتعد الازمة السورية عام ٢٠١١ في دول الجوار العربي، من العوامل البارزة في تناقض المصالح التركية –الروسية، ففي ظل سعي روسيا للحفاظ على مصالحها مع أهم حلفائها في الشرق الأوسط، فقد عارضت أي تدخل عسكري خارجي في سورية ودعمت النظام بشتى الوسائل، ما أبرز دورها مجدداً في المنطقة. أما تركيا، فقد أضعف التدخل الروسي الذي كان فاعلاً قبل الأزمة. دورها في سورية وحجب حضورها الاقليمي الذي كان فاعلاً قبل الازمة، وعلى الفرض هذا التناقض في سياسات الدولتين ومصالحها في المنطقة العربية، فليس من المستبعد أنه تتوصل الدولتين للبحث عن حل للأزمة السورية بما يحفظ حداً معقولاً من مصالحها، وذلك تباين علاقاتهما التي لا تزال تتطور، وبسبب طبيعة مصالحهما التي تنطوي على تحالفات مع أطراف متناقضة أصبح تعزيز دور أحدهما يعين أضعافاً لدور الأخر.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت العلاقات التركية الروسية منذ وصول الرئيسين التركي والروسي إلى حكم بلادهم عام ٢٠٠٢، إلا إنه لا زالت هناك حاجة لدراسة

التحولات الجوهرية التي حدثت أثناء فترة السنوات التاريخية للعلاقات التركية – الروسية التي حددت في هذا البحث، ودراسة أسباب تلك التناقضات بينهم وتأثيرها على علاقة تركيا بدول الجوار العربي، وهذا ما نأمل أن نقدمه في دراستنا هذهِ.

أولاً: نبذة تاريخية موجزة عن العلاقات التركية الروسية حتى عام ٢٠٠٢:

شكلت العلاقات التركية الروسية محوراً للتجاذبات الأوربية ، إذ أخذت العلاقات الثنائية عمقها التاريخية من الاعتبارات القومية المحفزة للتغلغل الامبراطوري، ولا سيما بعد سعي كل من الامبراطوريتين الروسية– العثمانية إلى توسيع مناطق نفوذهما. ولكن بعد تفكك هاتين الامبراطوريتين أخذت العلاقات الثنائية تتأثر بطبيعة المتغيرات الخارجية، وخاصة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين أدتا إلى انهيار أسس الدولتين، وتشكيل دولاً حديثة خضعت لاشتراطيات الحرب الباردة، والنظام الدولي الأحادي القطبية [١].

ومنذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، أصبح التحول في طبيعة العلاقات التركية –الروسية أمراً لا مفر منه [٢]، إذ جاء هذا الاعلان بعد ظهور النظام العالمي الجديد الذي عدّ بأنه واحداً من المحددات الرئيسية المؤثرة على العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى، إذ أن حرية الحركة التي تتمتع بها الدوا الصغرى تتوقف على هيكل النظام الدولي، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل تلك الدول[٣].

وتحديداً منذ المدة الواقعة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٢، أسست العلاقات التركية_ الروسية، بمزيج من التوتر وعدم الثقة في مجالات مختلفة بينهما، ولا سيما بعد قيام تركيا، التي كانت في مقدمة الدول التي اعترفت بروسيا الاتحادية كوارث للاتحاد السوفيتي، على اعتبار أن الاعتراف صدر يوم تفكك هذا الاتحاد في ٢٤ كانون الأول ١٩٩١، كخطوة ضرورية لبدء علاقاتهما الرسمية [٤]. ففي العام ١٩٩٢، وقع رئيسا الدولتين معاهدة ((مبادئ

---

(١) عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثالاً، منشورات المركز الديمقراطي العربي، (المانيا: ٢٠١٦)، ص ٤.

(٢) فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، (نيقوسيا: ١٩٩٣)، ص ١٩.

(٣) ناصف يوسف حسن، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٩٢)، ص ٣٠.

(٤) معمر فيصل خولي، العلاقات التركية–الروسية من إرث الماضي إلى اضافة المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت: ٢٠١٤)، ص ٩.

العلاقات بين جمهورية تركيا والاتحاد السوفيتي)) وبنفس الوقت أدى هذا التفكك إلى ظهور ست جمهوريات إسلامية في منطقة أسيا الوسطى (أذربيجان واوزبكستان، غيزستان، كازاخستان، تركمانستان، طاجاكستان)، كان الغالبية من سكان هذه الجمهوريات تعتنق الدين الاسلامي، وتنحدر من أصول تركية، الأمر الذي يعني– من وجلة نظر تركية– إمكانية إقامة عالم تركي تكون تركيا نواته ومركز القيادة فيه(١).

وفي الوقت نفسه، وخلال هذهِ الفترة، كانت تركيا لا تزال حبيسة علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية، التي كانت تسعى لوضع استراتيجية لاحتواء الاتحاد السوفيتي، على خط يمتد من النرويج إلى باكستان، وكانت تركيا عنصراً أساسياً في هذا المشروع بسبب سيطرتها على مضيق البسفور، إلا أن هذا المنطق الاستراتيجية حلّه في العام ١٩٩١ مع سقوط الاتحاد السوفيتي، حيث بات الاتحاد السوفيتي مجرأ حينا، وهذا ما جعل تركيا ومكنها من التحرر من خوفها من روسيا، وبالتالي انعكاس ذلك على السياسة الخارجية التركية. هذهِ التغييرات في السياسة الخارجية التركية تزامنت مع وصول التيار الاسلامي إلى السلطة، ودخوله إلى الواجهة السياسية التركية، على حساب القوى السياسية المحسوبة على التيار العلماني الذي قاد تركيا منذ كمال أتاتورك (١٩٢٣–١٩٣٩)(٢). ويتضح لنا مما تقدم إن قيام الاتحاد السوفيتي، زاد من تطور علاقة تركيا معه، وفق المستجدات الدولية، ولا سيما بعد سياسة التعايش السلمي، بما يعزر المكانة الاقليمية لكلا الطرفين التركي والروسي.

وبعد توقيع معاهدة ((مبادئ العلاقات بين جمهوريات تركيا والاتحاد الروسي))، اعتبرت المعاهدة الأساس لمرحلة جديدة من العلاقات التركية–الروسية، والمبادئ التي تشكل أساساً لها بين الدولتين (٣)، إذ خدمت هذهِ المعاهدة الدولتين لأنها شكلت أساساً قانونياً للعلاقات الثنائية بين الدولتين، وسعت لإعداد وترتيب أسس استراتيجية لاستمرار تحسن هذه العلاقات (٤).

---

(١) زهراء عماد الشرتوني، مستقبل العلاقات التركية–الروسية. مجالات تقارب وقضايا خلاف، رسالة لنيله دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، جامعة لبنان، ٢٠١٨، ص ١٩.

(٢) فرانك تاجو، سياسة تركيا الخارجية بين الشرق والغرب، مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: ١٩٨٥)، ص ص ١٥–٢٢.

(٣) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (القاهرة: ٢٠٠٢)، ص ١٦٤.

(٤) محمد عبد القادر أحمد، الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفيتي بين الماضي والحاضر، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة: ١٩٩٢)، ص ص ٢٤٦–٢٤٨، خولي، المصدر السابق، ص ١٠.

شهدت العلاقات السياسية منذ مطلع شباط ١٩٩٢ بعض التوتر، نظراً لموقف تركيا المؤيد والمؤاز لأذربيجان في نزاعها مع أرمينيا بخصوص إقليم ناغورنو قرباغ من جهته، وسماح روسيا لحزب العمال الكردستاني التركي P.K.K في عقد ثلاث مؤتمرات كردية خلال السنوات ١٩٩٣-١٩٩٥ على أراضيها، وافتتاح مركز ثقافي كردي في موسكو عام ١٩٩٤ من جهة أخرى [١].

وطبقاً لهذهِ التطورات، نلاحظ أن مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة وصعوداً، تعرض مشهد جيوسياسي متكامل، وهو دافع جديد يتطلب رؤية جغرافية استراتيجية متكاملة. لذلك، أتى التوجه الاقليمي للسياسة الخارجية التركية بخارطة أكبر للنفوذ والنشاط التركي الذي يمتد عبر البلقان والقوقاز وحوض بحر قزوين والبحر الاسود، أي بروز تركيا في مناطق مختلفة باعتبارها لاعباً مؤثر في البيئات السياسية والاقتصادية [٢].

وفيما يتعلق بالوقف الروسي في مجال تثبيت وتحسين علاقاتها مع الدول، فبعد بروز النظام الروسي الجديد الأحادي القطبية بقيادة امريكية، أكد الرئيس بورسي يلتسن (١٩٣١-٢٠٠٧)، في منطقة الأمم المتحدة عام ١٩٩٢، أن روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية بوصفها قيمة عليا، وبحقوق الإنسان، والحرية، والشرعية، وإن القوى الغربية هي من حلفاء روسيا الطبيعيين. إذ اتبع سياسة خارجية توجه أطلسي، بغية الابتعاد عن الإرث الشيوعي، والخروج من الفكر الماركسي اللينيني، والاندماج مع الحضارة الغربية، بهدف الحصول على المساعدة في تجاوز الازمة الاقتصادية [٣]. وبعد أن واجه يلتسن اعتراضاً من التيار الشيوعي، والبرلمان حول مصداقية الولايات المتحدة في مراعاة عدم إخضاع روسيا، وتصويت البرلمان على إقصاء يلتسن في آذار ١٩٩٣، خضعت روسيا إلى شروط القروض الغربية، في حين تبنت تركيا أربعة مبادئ في السياسة- في الوقت نفسه، وهي: إحلال الأمن وكفالته للجميع، والارتقاء بمستوى الحوار السياسي، والتعددية الثقافية. الترابط الاقتصادي المتبادل. وفي ظل

(١) حنا عزو بهنان، ((العلاقات التركية-الروسية (١٩٩٧-٢٠٠٩))، مجلة التربية والعلم، المجلد (١٨)، العدد (١)، ٢٠١١، ص ٣٨.

(٢) موسى الزعبي، ((الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة. حرب على المنافسين اعداء وأصدقاء، مجلة الفكر السياسي، العدد (٢١)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، شتاء ٢٠٠٥، ص ص ٢٩-٣٠.

(٣) ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: ٢٠٠٦)، ص ص ٥٢-٥٨.

هذا التبدل في السياسات التركية والروسية بقيت العلاقات بينهما في إطار محدد نظراً لخضوع الدولتين للإدارة الامريكية[١].

ولهذا نجد أن استراتيجية الأمن القومي الروسي بدأت منذُ كانون الثاني ١٩٩٤، تعمل على إعادة التكامل الاقتصادي مع كومنولث الدول المستقلة وأسيا الوسطى والقوقاز بغية التكيف مع التوسع، وتقوية مسار التكامل، في الوقت الذي سعت تركيا لدور اقليمي أوسع، مما أدى إلى زيادة التنافس التركي الروسي [٢]. وعلى الرغم من التباينات في علاقات تركيا بروسيا. إلا أن التعاون الاقتصادي بينهما لم ينقطع، فمنذُ عام ١٩٩٢ حتى وقوع الازمة الاقتصادية في روسيا، بلغ معدل التبادل التجاري ما بين ٨–١٠ مليارات دولار سنوياً، وبلغت الصادرات التركية إلى روسيا حوالي ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، بينما بلغت الصادرات الروسية إلى تركيا في العام نفسه ٣ مليارات دولار، هذا بالإضافة إلى استثمارات في مجال النفط والبناء والسياحة، حيث وصل عدد السياح الروس الذين زاروا تركيا في العام ١٩٩٩ إلى ٤٣٨٧١٩ سائحاً [٣].

على الرغم من رغبة الطرفين في تحسين علاقاتهما، فأن التطورات في العلاقات التركية الروسية أصبح لها مضامين مهمة لتوازن القوى الاقليمي، ولسياسة تركيا الخارجية في المنطقة أيضاً –القوقاز وأسا الوسطى–، وبانتهاء الحرب الباردة التي كانت تمثل رهينة التنافس الدولي، أصبحت العلاقات مهمة لكلا الدولتين في المحيط الاقليمي، كما أصبحت روسيا أكثر الدول أهمية في القوقاز وأسيا الوسطى، سواءً كانت شريكاً أو منافساً لتركيا. ومع ذلك إلا أن لروسيا كانت لديها عوائق داخلية وخارجية تمثلت في حملها عبء الاتحاد السوفيتي السابق في المجالين الاقتصادي والسياسي، ولهذا نجد روسيا في السنوات الخمس الأولى من تأسيسها اضطراباً سياسياً وأزمة ايديولوجية، أما العائق الأخر الذي كان امام روسيا أيضاً، هو مواجهتا لمطاليب الشيشان الانفصالية التي عدتها خطراً على وحدة أراضيها الاقليمية [٤].

---

(١) أمجد جهاد عبدالله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الامريكية الروسية، دار المنهل اللبناني، (بيروت: ٢٠١١)، ص ٩٣.

(٢) علي حسين باكيد وأخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: ٢٠١٠)، ص ص ١٣٧–١٣٨.

(٣) محمد الغزالي، الأمة في عام تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية الاسلامية، مركز الدراسات الحضارية، مطبعة الوفاء، (المملكة العربية السعودية: ١٩٩٣)، ص ٢١٠، الشرتوني، المصدر السابق، ص ص ١٩–٢٠.

(٤) لقمان عمر محمود، ((تركيا وروسيا الاتحادية. دراسة في العلاقات السياسية (٢٠٠٠–٢٠٠٩)))، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (٧)، العدد (٢١)، ٢٠١١، ص ٧٧.

وفضلاً عن ذلك أثير أيضاً من جديد عام ١٩٩٥ مسالة النزاع الطويل الأمد بين الدولتين بشأن استخدام مضيق البسفور الذي يربط البحر الاسود بالبحر المتوسط، ولا سيما بعد رفض تركيا شكوى روسيا من انتهاكها القانون الدولي من خلال إبقاء السفن الروسية في حالة انتظار أثناء محاولتها عبور ذلك المضيق، إذ اشارت الحكومة التركية نفسها إلى أن القانون الخاص باستخدام ذلك البسفور سوف يخضع للتحوير في السنة المقبلة، وما سيؤدي بالتالي إلى تجدد المناقشات المديدة والطويلة الامد بين الدولتين [١].

وما بين الاعوام ١٩٩٥ و١٩٩٩، شهدت العلاقات السياسية في تركيا وروسيا نوعاً من التذبذب والتوتر الملحوظ فيما يتعلق بعدد من المسائل أهمها: الحرب في الشيشان، وقتال تركيا ضد عناصر حزب العمال الكردستاني المحظور، ففي الوقت التي كانت روسيا تعطي دعماً سياسياً، وتوفر ملاذاً امناً لعناصر هذا الحزب، وتستضيف مؤتمراته واجتماعات قادمة، كانت تركيا تقدم دعماً للمسلمين الشيشانيين في قتالهم ضد الروس، ولهذا كانت اتهامات متبادلة بين الدولتين حول انتهاك كل دولة لسيادة الدولة الأخرى وسلامة أراضيها الاقليمية[٢].

وفي ظل هذا التذبذب في العلاقات التركية- الروسية، إلا أن هناك عوامل عدة أدت إلى التقارب فيما بينهم، منها إدراك روسيا أن النشاط التركي في أسيا الوسطى وجنوب القوقاز لا يشكل أي تهديد جدي لنفوذها في المنطقتين لانتهاء الحرب في البوسنة والهرسك بموجب اتفاقية ((دايتون)) عام ١٩٩٥، وانتهاء حرب الشيشان الأولى عام ١٩٩٦، قرار المجلس الأوربي المنعقد في لوكسمبرغ عام ١٩٩٧، والقاضي بعدم ضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام للاتحاد الاوربي، وتوقيع اتفاقية مد خط انبوب الغاز ((المجرى الأزرق)) عام ١٩٩٧، والذي يربط روسيا بتركيا من خلال قاع البحر الاسود، إذ رأت روسيا في تركيا- من خلال هذا الاتفاق، شريكاً مهماً، وفي المقابل أظهرت تركيا انفتاحاً باتجاه روسيا [٣].

ولتجاوز العقبات التي كانت تحول دون وصول العلاقات السياسية بالمستوى المطلوب بين الدولتين، حاولت الحكومتان التركية والروسية وابتدأً منذ النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين، رفع مستوى العلاقات بينهم قياساً بمستوى العلاقات الاقتصادية التي

---

(١) حنا عزو بهنان، ((تركيا والاتحاد السوفيتي (١٩٨٠-١٩٩٦). دراسة سياسية اقتصادية))، مجلة دراسات اقليمية، المجلد(٦)، العدد (١٦)، تشرين الاول ٢٠٠٩، ص ٨٩.

(٢) محمود، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٣) أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. الولايات المتحدة، نموذجاً، دار زهران للنشر والتوزيع، (عمان: ٢٠١١)، ص ١٠٢؛ خولي، المصدر السابق، ص ص ١٩-٢١.

سادت بين الدولتين في العقد نفسه، لذا جاءت الزيارة الثانية التي قامت بها تانوتشيلد (١٩٩٦-١٩٩٧) إلى روسيا في النصف الأول من عام ١٩٩٧ ولقائها بنظريها الروسي بريماكوف (١٩٩٦-١٩٩٨) لتعطي انطباعاً أمام وسائل الاعلام بأن الخلافات السياسية بين دولتيهما بشأن بعض القضايا لم تعد حادة كما كانت سابقاً، ورداً على تلك الزيارة، زار رئيس الوزراء الروسي تشيرنومردين (١٩٩٢-١٩٩٨) أنقرة، وأكد من خلال لقائه مع القادة الاتراك على ضرورة العمل على تحسين العلاقات في مختلف المجالات بين الدولتين [١]. ومن جهته أكد رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز (١٩٩٧-١٩٩٩) على التأثير الايجابي لتطور العلاقات السياسية والاقتصادية مع روسيا، فيما أكد رئيس الوزراء الروسي على ضرورة إيجاد حلول للملفات الكردية والشيشانية لتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، ووقع القادة عشرة اتفاقيات حول مواضيع مختلفة، وقد وصف تشيرنوميردين خلال زيارته هذهِ العلاقات الثنائية بأنها ((شراكة استراتيجية)) لأول مرة، وكان من بين تلك الاتفاقيات العشرة التوقيع على واحدة منها نصت على ((أن البلدين اتفقا على الامتناع عن اتخاذ إجراءات من المرجح أن تضر بالمصالح الاقتصادية للأخرى أو تهديد سلامتها الاقليمية))[٢].

ونلاحظ مما تقدم، أن مسالة الخلافات السابقة الذكر- أزمة كوسوفو، وحرب الشيشان الثانية لم تؤدِ إلى تدهور العلاقات التركية- الروسية، بل كانت نقطة تحول بينهما، إذ قام رئيس الوزراء التركي بولنت اجاويد (١٩٩٩-٢٠٠٢) بزيارة روسيا بين ٤-٦ تشرين الثاني ١٩٩٩، وعقد اتفاقات عدة مع المسؤولين الروس، منها الاعلان المشترك لمكافحة الارهاب، معلناً في روسيا أن المسألة الشيشانية مسألة داخلية روسية، وبهذا يمكن القول، أن هذهِ الزيارة تعد التحول الثاني في العلاقات التركية- الروسية، لأنها وضعت الاساس للتطور الايجابي في علاقتهما، إذ تلاها في ١٨ كانون الاول ١٩٩٩، توقيعها مذكرة تفاهم للتعاون على محاربة الارهاب [٣].

وما أن تولى بوتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨) منصب رئاسة الدولة في ٣ أيار ٢٠٠٠ حتى شهدت العلاقات السياسية بينهما تطوراً نوعياً من خلال السياسة المرنة التي انتهجتها تجاه

---

(١) بهنان، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٢) لقمان عمر محمود النعيمي، ((البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية- الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٩٢-٢٠٠٨))، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (١٢)، العدد (٣٨)، ٢٠٠٨، ص ١٧، فهد بن جواد شرقي، مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٥)، كانون الثاني ٢٠١٨، ص ٤٢٥.

(٣) خولي، المصدر السابق، ص ٢١.

تركيا كان الهدف منها هو تجاوز الخلافات وتكثيف التعاون بينهم في جميع المجالات [١]. وكان لزاماً وصول رئيس قوي مثل بوتين سيعيد لروسيا هيبتها، ولا سيما بعد التدهور الجزئي الذي طال روسيا أثناء فترة التسعينات، وبالفعل هذا ما تم خلال وصوله إلى الحكم، إذ سعى قبل كل شيء إلى تحديث المؤسسة العسكرية، كونها تعيد نوعاً من الهيبة لروسيا، وبنفس الوقت تنعش الاقتصاد الروسي. وهذا ما تسعى إليه الرؤية الروسية الحالية والقائمة على فكرة مفادها، أن تعزيز المرتكز العسكري بتفوق نوعي غير تقليدي، يعد مدخلاً مهماً لتحقيق الأمن الروسي، وامتداده نحو مناطق النفوذ خارج الدائرة الاستراتيجية للأمن الاقليمي المباشر [٢].

ومع تولي فلاديمير بوتين رئاسة البلاد عام ٢٠٠٠،شهدت العلاقات السياسية بين تركيا وروسيا تطوراً نوعياً، بفضل سياسة بوتين المرنة تجاه تركيا والتي كانت تهدف إلى تخفيف التوتر وتجاوز الخلافات وتعزيز العلاقات السياسية بين الدولتين عبر تبادل الزيارات الرسمية، وتكثيف التعاون بينهما في المجالات قائمة، منها لقاء وزير الخارجية الروسي ايغور إيفانوف (١٩٩٨-٢٠٠٤) بنظيره التركي إسماعيل جم في ١٨ أيلول ٢٠٠٠، وتحدث الوزيران خلال لقائمهما عن العلاقات الثنائية بين البلدين [٣].

وقد كان لأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ التي شهدتها الولايات المتحدة ذات أثر كبير انعكس على العلاقات التركية- الروسية من خلال توحيد مواقف الدولتين وجهودهما ضد ما أسمياه ((الارهاب الدولي)) حيث أوجدت فرصة للالتقاء في إطار الفلم المتبادل من خلال تجاوز المشكلات الثنائية والتشديد على تعاونهما الاقتصادي والأمني والسياسي، فبعد شهرين من أحداث ١١ أيلول، وتحديداً في منتصف تشرين الثاني عام ٢٠٠١، التقى وزيرا خارجية الدولتين في نيويورك، ووقعا مذكرة تفاهم وتعاون سميت ب ((خطة عدل لتحسين التعاون بين روسيا الاتحادية والجمهورية التركية))[٤].

ونلاحظ مما تقدم، كانت المرحلة السابقة من العلاقات بين الدولتين تتسم بالتوتر تارة، وعدم الاستقرار تارة أخرى، سبب التنافس المباشر بين الدولتين في مناطق استراتيجية عدة،

---

(١) بهنان، العلاقات التركية- الروسية، المصدر السابق، ص ص ٣٩-٤٠.

(٢) محمد وائل القيسي، ((اثر التدخل الروسي في الشرق الاوسط بعد العام ٢٠١١ مكانة روسيا الاتحادية ودورها في النظام العالمي))، مجلة دراسات اقليمية، العدد (٤٢)، تشرين الأول ٢٠١٩، ص ص ١٢٩-١٣٠.

(٣) محمود، تركيا وروسيا الاتحادية، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٤) خولي، المصدر السابق، ص ص ٢٢-٢٣؛ بهنان، العلاقات التركية-الروسية، المصدر السابق، ص ٤٠.

إلا أن العلاقات الثنائية بينهما بدأت بالتحسن التدريجي مع تسلم الرئيس بوتين للسلطة مطلع عام ٢٠٠٠ في روسيا، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، وانتهاج الطرفين –كما سنرى– سياسة خارجية مرنة أزاء بعضهم البعض، استهدفت تقليل عوامل التوتر بين البلدين الجارين، وتعزيز أوامر التعاون في المجالات كافة، ومن ثم انعكاس هذا التعاون على علاقة تركيا بدول الجوار العربي.

ثانياً: الثابت والمتغير في العلاقات التركية–الروسية (٢٠٠٢–٢٠١٦):

بدأت العلاقات التركية–الروسية خلال هذهِ الفترة تلعب دوراً مهماً في السياسات الدولية، وتكتسب اهمية كبيرة، بسبب وجود العديد من المؤثرات الاقليمية والدولية، أهمها التغيير في بنية النظام الدولي، وتحوله من القطبية الاحادية إلى وجود عدد من الفاعلين الدوليين، والمؤثرين على النظام الاقليمي، حيث تتقاطع نفوذ الدولتين. ففي الوقت الذي تبرز فيه تركيا كلاعب مركزي جديد، تطمع أن تكون فيه دولة مركزية فاعلة، بالتزامن مع صعود حزب العدالة والتنمية للحكم عام ٢٠٠٢ [١]، والذي عبرت عنه رؤية السياسة الخارجية التركية، بقيادة مهندسها ووزير خارجيتها السابق أحمد داؤد أوغلو في العقد الاستراتيجي [٢]، فالسياسة الخارجية التركية تقوم على تحليل الاستمرارية الحضارية والتحولات الدولية، وبناء السياسة الخارجية على العمق التاريخي والحضاري، فكل سياسة خارجية حسب هذا المفهوم يجب أن توضع في إطارها الهادف والمستند إلى التطور (التركي) لها [٣]. وعليه يمكننا القول أن للسياسات الدولية لها محدداتها الخارجية التي ترتبط بها وتتفاعل معها على مسرح العلاقات الدولية، اي بحث تحليل المحددات الخارجية التي تؤثر على نمط العلاقات التركية–الروسية. هذهِ المحددات وكما سنرى في هذهِ الصفحات الأنية تنبع من البنية الخارجية المحيطة بكل من تركيا وروسيا، سواء كانت اقليمية أو دولية [٤].

---

(١) محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، مركز نهاد للبحوث والدراسات، (بيروت: ٢٠١٣)، ص ١٩٥.

(٢) محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، مركز البيان للبحوث والدراسات، (مصر: ٢٠١٥)، ص ٣٤.

(٣) الشرتوني، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٤) للتفاصيل أكثر حول محددات السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا ووضعية تركيا في سياسة الاقليمية والعالمية. ينظر: احمد داؤد اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: ٢٠١١)، ص ٢٥٢ وما بعدها.

وللمرة الأولى منذ قرون عديدة، ومنذ نهاية الحرب الباردة، لم تعد تركيا وروسيا تشتركان في الحدود، ومع ذلك، وبما أن مناطق النفوذ التركي والروسي في الخارج يتداخلان في الشرق الاوسط والقوقاز وأسيا الوسطى، فقد تكون هناك درجة المنافسة الجيوسياسية حتمية(١). وهكذا تزامن استراتيجية الرئيس الروسي بوتين منذ عام ٢٠٠٠، لاستعادة روسيا قوتها الاقتصادية، ومكانتها كقوة عالمية على الساحة الدولية، مع استراتيجية حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢، احياء المكانة الاقليمية والدولية لتركيا.

ولفرض السعي في تطوير العلاقات بين الدولتين. عرض أحمد سيزر تعليقاً مناسباً يهدف إلى تطور اكثر في مجال العلاقات التركية-الروسية- أثناء عقد القمة الروسية الاطلسية في روما في أيار ٢٠٠٢- جاء فيه: من بين الأهداف الأولية في سياسة تركيا الخارجية هي تقوية التعاون الثنائي مع صديقتنا وجارتنا -روسيا- وايصالها إلى مستوى متقدم من الشراكة تعود علينا بالفائدة المشتركة (٢).

وفي ظل مرحلة ما شهد العالم ما يسمى ب ((الحرب على الارهاب- احداث ١١ ايلول)) والتي ترعاها الولايات المتحدة، خلقت القناعة لدى الرئيس الروسي ليذهب إلى ابعد من سلفه إلى حد الترحيب بالقواعد العسكرية الامريكية في معظم البلدات الاستراتيجية، أي أن اللعبة الكبرى للدول لم تنته بعد كل ما حصل .. عضو الناتو -تركيا- سرعان ما انضمت إلى بلغاريا ورومانيا، مؤدية إلى تحويل البحر الاسود، بحكم الامر الواقع إلى بحيرة لمنطقة حلف شمال الاطلسي-الناتو: وهذه الصورة الجديدة قرعت ناقوس الخطر لروسيا المنبعثة من جديد (٣).

ومنذ زيارة حزب العدالة والتنمية آنذاك رجب طيب أردوغان (٢٠٠٣-٢٠١٤) إلى موسكو في كانون الاول عام ٢٠٠٢، أصبحت العلاقات تسري بإيجابية بين الدولتين، إذ اعرب الرئيس بوتين عن ارتباطه لمستوى العلاقات التركية واتفق البلدان على العمل على زيادة تطوير التعاون السياسي والاقتصادي، وهذا ما عبر عنه في قوله: ((أن تركيا هي

---

(١) جراهام فولو، الجمهورية: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي: ٢٠٠٩)، ص ١٧٩.

(٢) اولبسيا تكاشيفا وآخرون، السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخين والحالي، منشورات موسعة RAND البحتية، (روسيا: ٢٠١٥)، ص٦؛ بهنان، العلاقات التركية- الروسية، المصدر السابق، ص ٤١.

(٣) مخلد سليمان مطلق المجالي، العلاقات الروسية التركية للفترة (١٩٩١-٢٠١٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١١، ص ٢٣.

شريكنا منذ وقت طويل، وعلاقتنا قد تنامت بشكل مكثف جداً في الآونة الأخير. وأتوقع أن يتم الحفاظ على أفضل التقاليد في العلاقات بين البلدين وسنحملها إلى مستوى جديد [١].

هذا التطور والتحسن في العلاقات بشكل كبير اصبح واضحاً في العلاقات السياسية التي تربط الدولتين من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين بأعلى المستويات وما تمخض عنها من نتائج. ففي ٥-٦ كانون الاول ٢٠٠٤ قام الرئيس الروسي بوتين بزيارة رسمية إلى تركيا، والتي عدّت هذهِ الزيارة بأنه أول رئيس روسي يزور البلاد بعد (٢٣) عاماً، اجرى الرئيس بوتين مفاوضات مع الرئيس التركي أحمد سيزر، ورئيس الوزراء اردوغان، تناولت سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين. وتوجت هذهِ الزيارة بالتوقيع على اعلان المشترك ل ((تعميق الصداقة والشراكة المتعددة الابعاد، وتمحورت اللقاءات الثنائية حول مسائل عدة منها مسألة حزب العمال الكردستاني والمسألة الشيشانية في روسيا الاتحادية وانعكاساتها على تركيا، والمضايق، وإنشاء خطوط الانابيب، والشراكة في أسيا الوسطى والقوقاز [٢].

وعلى ما يبدو من هذهِ الزيارة، فقد بدا واضحاً، ان روسيا ارادت أن تظهر لواشنطن أن بمقدورها اجتذاب حلفاء سابقين لها ومن ضمنهم الاتراك الذين لطالما لعبوا دور الجدار الفاصل بين روسيا وحلف شمال الاطلسي على مدى نصف قرن. إذ أن هذهِ الزيارة عمدت إلى تعزيز التعاون في المجالات كافة لا سيما السياسية والاقتصادية مع إمكانية تعاون من اجل بناء محطات للطاقة النووية في تركيا، وفي اعتقاد روسيا، ان هكذا تعاون- مع اهم دولة في المنطقة هي صلة الوصل بين اسيا وأوربا- من شانه إحياء تحالف روسي إسلامي في مواجهة الغرب (اميركا) خصوصاً أن هكذا تحالف كان قد دعا اليه منذ القدم المنشور جمال الدين الافغاني الذي كاد ان يقنع السلطات عبد الحميد الثاني به [٣].

وعلى اثر زيارة بوتين إلى روسيا، قام الرئيس الوزراء التركي اردوغان بزيارة مماثلة إلى روسيا في ١٢ كانون الثاني عام ٢٠٠٥، والتي عدت بمثابة خطوة جديدة أخرى نحو تعزيز التعاون الثنائي بين الدولتين من خلال لقائه بالمسؤولين الكبار هناك والقضايا التي ناقشها الجانبان ومنها قضية قبرص، حيث صرح بوتين بان روسيا الاتحاد ستدعم كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة (١٩٩٧-٢٠٠٦) للسلام في قبرص، وسيعمل على تحسين علاقات بلاده

(١) محمود، تركيا وروسيا الاتحادية، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٢) يوسف حسين عمر، تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (١٩٢٣-٢٠١٨)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت: ٢٠٢١)، ص ص ٦٦٨-٦٦٩.

(٣) عادل سليمان، ((مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٥١)، ٢٠٠٤، ص ٢٣٢.

الاقتصادية مع القبارصة الاتراك، وبالإضافة إلى ذلك، قام وزير الشؤون التجارية الروسي سيرغي لافروف بزيارة أنقرة في ٣١ أيار ٢٠٠٦، وقد وصلت عدد الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين الطرفين بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ إلى ست زيارات. وهذا ما يشير إلى قفزة نوعية في مجال العلاقات بينهم إذا ما مورن في المراحل السابقة [١]. وكان نتيجة تحسن العلاقات التركية–الروسية ذو اثر إيجابي يمكن تركيا من تطوير علاقاتها مع دول منطقة القوقاز وأسيا الوسطى دون الدخول في إجراء من التنافس والصراع.

ونتيجة لاستقرار أرضية العلاقات السياسية خلال هذهِ الفترة واستمرارها لاحقاً، وتكثيف تعاونها في المجالات كافة، حصلت زيارات رسمية متبادلة أخرى خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ومن أهم هذهِ الزيارات هو زيارة وزير الثقافة والاعلام الروسي الكسندر سوكولوف، حيث اشار في كلمة ألقاها في ١٠ أذار ٢٠٠٧ في أنقرة خلال مواسم افتتاح عام الثقافة الروسية في تركيا إلى ((أن هذهِ العلاقات تساعد على زيارة دور ونفوذ روسيا وتركيا في العالم وعلى تقدم كلا البلدين على طريق التحديث))، وفي إطار تطبيق عام الثقافة الذي يعد مرحلة مهمة لإزالة الصورة التناسقية المستمرة بين الشعبين منذ القدم، اجتمعت أنشطة تحقق التعارف بين الشعبين، منها الحفلات الموسيقية لفرق الاوركسترا السمفونية، وعروض الرقص الحديثة، ومعارض من الصور الفوتوغرافية، وفعاليات تذوق الطعام [٢].

وتجدر الاشارة إلى أن القضايا التي كان يناقشها المسؤولين في الدولتين لا تقتصر على العلاقات الثنائية فقط، وإنما أيضاً كانت تشمل محيطه الاقليمي. ففي ١٤ تموز ٢٠٠٧ وقع الرئيس بوتين مرسوماً يقضي بتعليق تطبيق معاهدات القوات التقليدية في أوربا والاتفاقيات الدولية المترتبة عليها، كردة فعل على خطة الولايات المتحدة الامريكية التي اعلنت في كانون الثاني ٢٠٠٧، إقامتها الدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية تشيكيا، فقد اعتبر روسيا ان الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد ايران، وانما ضدها[٣]. لهذا فقد اتسعت شقة الخلاف منذ عام ٢٠٠٨، في ضوء مفاوضات اجريت بين حلف الشمال الاطلسي وكل من جورجيا واوكرانيا للانضمام إلى الحلف. هذا التوسع رافقه

---

(١) محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي، دار العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة: ٢٠١٧)، ص ١٣١، بهنان، العلاقات التركية–الروسية، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٢) أوز غور تفكجي، ((العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات))، مجلة رؤية تركية، السنة (٧)، العدد (٢)، ٢٠١٨، ص ١٦.

(٣) الخولي، المصدر السابق، ص ٤٧.

نشر الدروع الصاروخية في كل من رومانيا وتركيا وتشيكيا، واجزاء من متحركة على ظهر ناقلات في دول البلطيق، ليثير ذلك مخاوف روسيا العسكرية، لأنه يمنح الولايات المتحدة فرصة توجيه الضربة الاولى، ويشل قدرة روسيا على الرد. أما تركيا من وجهتها، فقد تجاوبت مع المبادرة الروسية رغبةً منها في إعادة التوازن لمحاور سياستها الخارجية، فتركيا الباحثة عن المكانة الاقتصادية العالمية، رأت في هذا التقارب تعزيزاً لأحقيتها في علاقاتها الخارجية مع دول الاتحاد الاوربي وأمريكا من جهة، ولموقع تركيا الاستراتيجي ونقطة تقاطع قارات العالم الثلاث، بحاجة إلى توسيع شراكتها مع روسيا من جهة أخرى. وفي مقابل ذلك، فأن روسيا ترى من خلال هذا التقارب أن أمن الطاقة التركي مرتبط إلى حد كبير بإمتدادتها النفطية، حيث تستورد تركيا ٥٥% من حاجتها من الغاز الطبيعي و٧% من حاجتها من النفط الروسي، مما يجعلها غير قادرة عن التخلي عن روسيا [١].

ومع بداية عام ٢٠٠٩، شهدت العلاقات السياسية بين تركيا وروسيا تطوراً مهماً عقب زيارة الرئيس التركي عبدالله غول إلى روسيا في ١٣ شباط ٢٠٠٩، وقد استغرقت زيارته أربعة أيام، تضمنت جولته حول التعاون والتفاهم في مجال أمن البحر الاسود والمضايق، ومجالات النفط والغاز، وفي مجالات التجارة، والعمل السياسي الاقليمي وتحديداً في ملفات القوقاز وأسيا الوسطى والبلقان، واسفرت الزيارة عن نتيجتين مهمتين، الاولى: توقيع الرئيسين في اليوم التالي للزيارة ((الاعلان المشترك للتوجه نحو مرحلة جديدة من العلاقات المتقدمة، وتعميق الصداقة والشراكة المتعددة الابعاد بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي))[٢].

وللمضي والاستمرار قدماً في تطوير العلاقات التركية–الروسية، أجرى رئيس الوزراء التركي اردوغان زيارة إلى روسيا في ١٣ كانون الثاني ٢٠١٠، والتقى نظيره الروسي بوتين، وقد تركزت المباحثات بينهما على مستويين، الأول: تطوير التعاون الاقتصادي، وخاصة في مجالي الطاقة والتبادل التجاري الثنائي، والثاني: مناقشة القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك [٣]. كما وضعت تركيا وروسيا صفقة لبناء محطة للطاقة النووية في منطقة أكويو في مرسين بمليارات الدولارات اثناء زيارة الرئيس الروسي ديمتري ميدخيديف إلى تركيا

---

(١) ناتاليا غريب، إمبراطور الغاز، ترجمة: د. عمار قط، مكتبة مدبولي، (القاهرة: ٢٠١١)، ص ١٧٨؛ الشرتوني، المصدر السابق، ص ص ٧١–٧٢.

(٢) شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان مؤذن استنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي، (القاهرة: ٢٠١١)، ص ١٦٣؛ خولي، المصدر السابق، ص ص ٥٨–٥٩؛ النعيمي، تركيا وروسيا الاتحادية، المصدر السابق، ص ٨٦؛ تفكجي، المصدر السابق، ص ١٦.

(٣) عمر، المصدر السابق، ص ٦٧٠.

ومشاركته في الاجتماع الاول لمجلس التعاون رفيع المستوى، والتي ستبنيها شركة أتومستردي إكسبورت الروسية، وسوف تكون بذلك أول محطة أجنبية مبنية ومملوكة لروسية. كما وعدّ قرار إلغاء التأثيرات المتبادل بين البلدين في العام نفسه مهماً من حيث إظهار مدى تطور العلاقات السياسية خلال فترة حزب العدالة والتنمية [١].

ومن جانب أخر، على الرغم من هذا التقارب التركي–الروسي الذي عبرت عنه اللقاءات الدبلوماسية على المستويات كافة، وعلى مدى الاعوام الماضية، هناك تباين واضح في القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، منها ما يصل إلى مستوى التناقض التام، كما في الازمة السورية، وإنشاء محطة رادار على الاراضي التركية لمنظومة الدرع الصاروخية التابعة لحلف الناتو، ومنها اختلافات واضحة في النهج، كالجارتين الايرانية والافغانية، وهو ما يضع عقبات امام التعاون الثنائي [٢]. وفي الوقت نفسه، ان التوتر في العلاقات بين البلدين قد بدأ أيضاً مع تطورات ((الربيع العربي)) واختلاف الجانبين في مواقفها سوء في ليبيا وقرار الامم المتحدة بحماية المدنيين أو الأزمة السورية منذ اندلاعها عام ٢٠١١، والتي القت بظلالها على البلدين. ومن ثم عندما اجبرت الطائرات الحربية التركية طائرة سورية متوجهة إلى موسكو من دمشق على الهبوط في تركيا في ١١نيسان ٢٠١٢، بذريعة انها كانت تنقل اسلحة، وقد زاد التأزم نتيجة إعلان تركيا دعمها للمعارضة السورية المسلحة ودعوتها لحلف شمال الاطلسي لتزويدها بصواريخ باتريوت لنشرها على الحدود مع سوريا [٣].

ومنذ الخامس عشر من أذار ٢٠١١ أقرر الصراع الجاري في الاراضي السورية، تأزماً جديداً في العلاقات التركية–الروسية، ثم جاء إسقاط الطائرة العسكرية التركية من قبل سوريا في حزيران ٢٠١٢، ليزيد هذا التأزم والهواجس بين تركيا وروسيا، إذ ربما اسقطت الطائرة التركية بصاروخ روسي، ومن المعروف مسبقاً أن ثلاث سفن حربية روسية ترسو بالقرب من ميناء اللاذقية في سوريا، وواحدة من هذه البوارج لديها أنظمة الدفاع الجوي والرادارات اللازمة لحماية سوريا، لكن وفقاً ما كررته وسائل الاعلام التركية، فقد اسهمت عوامل البراغمانية في منع تحويل هذا التوتر إلى نزاع مفتوح بين البلدين، لذا على الرغم من

---

(١) غاريت إم. وينور، ((ممر الغاز الجنوبي ودور تركيا باعتبارها دولة مرور ومركزاً للطاقة))، مجلة رؤية تركية، المجلد (٣)، العدد (٤)، ٢٠١٤، ص ١١٣.

(٢) خولي، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٣) موريال ميراك–فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمة والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (القاهرة: ٢٠١٤)، ص ١٦٠.

الأزمة المتفجرة في سوريا، فلقد ابلغ رئيس الوزراء السابق الرئيس الروسي حاليا –بوتين خلال زيارته إلى تركيا في ١٢ أذار ٢٠١٢، بأن روسيا وتركيا تتشاركان الاهداف وتختلفان في الاساليب لتحقيق هذهِ الاهداف [١].

ثم جاءت الازمة الاوكرانية عام ٢٠١٤ لتضيف ساحة خلاف جديدة بين تركيا وروسيا، إلا أن الموقف التركي في الأزمة الاوكرانية كان أكثر حرصاً عما كان في هذهِ الازمة، لذا فعند مشوب هذهِ الازمة، أدانت تركيا ضم روسيا لشبه جزيرة القرم واضطهادها تتار القرم، غير أنها لم تشارك مع حلف شمال الأطلسي في العقوبات التي فرضها على روسيا [٢].

وفي نهاية أيلول ٢٠١٥، هدد التدخل الروسي في سوريا، الاستراتيجية التركية في المنطقة عموماً، والأهداف التي تسعى أنقرة إلى تحقيقها منذُ اندلاع الازمة السورية في أذار ٢٠١١ بصفة خاصة، إذ أن النقطة التي حصلت فيها المواجهة حقاً بين تركيا وروسيا كانت بعد تدخل روسيا العسكرية في سوريا، ففي ٢٤ كانون الاول ٢٠١٥ قامت الطائرات الحربية الروسية باختراق المجال الجوي التركي عند الحدود، وعدّت تركيا هذهِ الحركة من المواقف العدائية، لذلك أسقطت طائرة روسية، وهو ما جدد العلاقات في جميع مجالات التعاون القائمة بين البلدين، واتخذت بعد ذلك تدابير صارمة. وقد تسببت هذهِ العملية في توليد أضرار يصعب إصلاحها في جميع مواطن التعاون بين البلدين [٣]. ويمكن اعتبار هذا الحدث كان له دورهم في إعادة دفع العلاقات بين البلدين باتجاه المصالحة.

وقد تجلى أول تداعيات هذا الوضع على العلاقات بين الدولتين بإلغاء زيارة وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف إلى تركيا المقدرة في ٢٥ كانون الاول للمشاركة في اجتماع مجموعة التخطيط الاستراتيجي المشترك الذي يشكل الجهار الثانوي في مجلس التعاون التركي الروسي الرفيع المستوى. وفي اعقاب ذلك، أصدرت روسيا بياناً تؤكد فيه أن

---

(١)أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية. دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، (الأردن: ٢٠١٦)، ص ٣٠٧؛ فايسباخ وواكيم، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٢)سهاد إسماعيل خليل، ((المكانة الجيوستراتيجية، اوكرانيا واثرها على الامن القومي (أزمة القرم انموذجاً)))، مجلة دراسات دولية، العدد (٧٠)، بغداد، أيلول ٢٠١٧، ص ١٥٧ وما بعدها.

(٣) محمد كوتشاك، ((العلاقات التركية الروسية))، مجلة رؤية تركية، المجلد (٦)، العدد (٤)، شتاء ٢٠١٧، ص ٢٠؛ محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلمة وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة النيل العربية، (القاهرة: ٢٠١٩)، ص ١٨٧.

هذا الحدث سيكون له عواقب خطيرة للغاية، وخلال الساعات الاربعة والعشرون الأولى عقب إسقاط الطائرة الروسية، دعا وزير الخارجية الروسية لافروف المواطنين الروس إلى عدم السفر إلى تركيا، وارسل الأسطول البحري الروسي في البحر المتوسط، السفينة الحربية الحاملة لصواريخ S-300 للدفاع الجوي إلى جهة الشمال الغربي لسوريا، وصرحت روسيا بأنها مستمرة في عملياتها العسكرية المكثفة في الحدود التركية [١].

لقد كان من الصعب على روسيا أن تتغاضى هذا الحادث سريعاً على اعتبار أن هذا الأمر يتعلق بالكرامة الوطنية، وإلا فستغامر موسكو بفقدان هيبتها الدولية، إذ أن أسقاط طائرة روسية بطائرة امريكية الصنع يهدد سمعة روسيا في سوق السلاح العالمية، والتي حرصت دوماً على تعزيز قدراتها التنافسية فيها، لذا، اتجهت روسيا إلى التصعيد، وأصدر الرئيس بوتين مرسوماً تضفي مجموعة من الاجراءات الاقتصادية، وحظر استيراد عدد من السلع والبضائع التركية، وحظر العمليات التجارية والاقتصادية المرتبطة بذلك، ومنع الشركات التركية من ممارسة أي نشاط داخل روسيا، وإيقاف العمل بنظام الإعفاء من تأشيرات الدخول مع تركيا، بدءاً منذ مطلع عام ٢٠١٦ [٢].

ولغرض تطبيع العلاقات الثنائية بعد أزمة الطائرة، جاءت الخطوة الأولى عبر رسالة التهنئة التي ارسلها رئيس الجمهورية اردوغان ورئيس الوزراء يلدرم إلى نظيرهما بمناسبة العيد الوطني لروسيا في ١٢ حزيران ٢٠١٦، وقدم يلدرم في رسالته عن أمله في أن يصل التعاون والعلاقات بين البلدين إلى المستوى المطلوب، لما فيه مصلحة الشعبين المشتركة. وبهذا خطا المسؤولون الأتراك خطوات مهمة من أجل تليين العلاقات، ولم تبقى هذهِ الخطوات من دون مقابل، فقد عقد المتحدث باسم بوتين في الكرملين ديمتري بسكوف مؤتمراً صحفياً حول تطور العلاقات بين البلدين. وعلى الرغم من أنها لم تكن مبادرة واعدة، إلا أن رسالة بسكوف تفيد بالمعنى الدبلوماسي أن قنوات الاتصال مفتوحة [٣]. وعليه يمكن القول أن الوصول بالعلاقات التركية الروسية بعد أزمة الطائرة إلى هذهِ المرحلة يحمل أهمية بالنسبة لمستقبل العلاقات والمنطقة، سواء تم الاعتذار أم لم يتم.

---

(١) تفكجي، المصدر السابق، ص ١٧.

(٢) أحمد دياب، ((أبعاد الصراع التركي–الروسي وتداعياته))، مجلة سياسة الدولية، العدد (٢٠٣)، كانون الثاني ٢٠١٦، ص ١٤٢.

(٣) تاج الدين عبد الحق، للحلف دور بين الدين السياسة، دار نهضة مصر للنشر، ٢٠١٧)، ص ٢٨٥؛ احمد نوري النعيمي، العلاقات التركية العربية (١٩٤٥–٢٠١٦)، دار أمجد للنشر والتوزيع، (الأردن: ٢٠١٧)، ص ص ٢٦١–٢٦٢.

وبعد حوالي الشهر من تبادل التصريحات، شكلت المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا التي حدثت في ١٥ تموز ٢٠١٧، مرحلة مهمة أخرى في عملية تطبيع العلاقات بين تركيا وروسيا، بينما ازداء التوتر القائم في العلاقات التركية الامريكية مع إخفاق المحاولة الانقلابية التي ادارها تنظيم فتح الله غولن. وبسبب البيان الذي اعلنه فيما بعد سليمان صويلو وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ظل الفترة بأن الولايات المتحدة تقف وراء الانقلاب، إذ أن السياسات التي انتجتها الولايات المتحدة قبل المحاولة الانقلابية، مثل عدم اتخاذ الخطوات المطلوبة هي: الحرب السورية، وزيادة الدعم المقدم إلى حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) بانت تشكل عواقب أمام تقدم العلاقات القائمة بين البلدين. وصولها إلى المستوى المنشود [١].

نتيجة للخطوات التي قامت بها تركيا في حزيران ٢٠١٦، فقد ذاب الجليد بين أنقرة وموسكو إلى حد كبير، وانطلاقاً من الشركات في مجال الطاقة، بدأ البلدين في اتخاذ خطوات إيجابية في مراحل متتالية في مجالات السياحة والتجارة والأمن، أضافة إلى التوتر الذي حصل في علاقات تركيا مع الغرب–انقلاب تموز ٢٠١٦– فقد هيأ الاوساط المناسبة للتدخل الروسي المباشر في العملية، وأسهم هذا الوضع في تسهيل قنوات الحوار بين البلدين إلى درجة أن الزيارة الأولى لرئيس الجمهورية اردوغان لروسيا في ٨ أب ٢٠١٦، ثم زيارة بوتين لتركيا في ١٠ تشرين الاول لتشهد تحولاً مهماً في علاقات البلدين نمو جديد من التقارب والتعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني [٢].

وإلى جانب هذه الخطوات الأنفتاحية التي اتخذت غي مجالات التنمية والتعاون بين تركيا وروسيا، انخرطت الدولتان أيضاً في حسم مبادرة مشتركة لإنهاء الحب الاهلية في سوريا وبمشاركة دولة ثالثة هي إيران. وبينما كانت التحضيرات تجري لهذه العملية اصيبت العلاقات بين البلدين مرة أخرى لحادثة خطيرة/ ففي الوقت الذي كان وزراء خارجية الدول الثلاث يخططون لعقد اجتماع في موسكو للتوصل إلى حل دائم للحرب في سوريا تعرض السفير الروسي لدى أنقرة أندريه كارلوف في ١٩ كانون الاول ٢٠١٦ إلى حادث اغتيال أودى بحياته [٣]. وبعد الاغتيال منع النهج المعدل للطرفين من تكرار ما حدث في نهاية عام ٢٠١٥، وتم عقد الاجتماع الثلاثي وفقا لما هو مقرر له في تاريخ ٢٠ كانون الأول ٢٠١٦،

---

(١) ويسل كورث، محاولة انقلاب ١٥ تموز ونتائجها في سياق علاقة (السياسة–الجيش) مجلة رؤية تركية، المجلد ٥، العدد ٣، خريف ٢٠١٦، ص ٣٥ وما بعدها

(٢) ألطان تان وأخرون، تركيا والعالم بعد ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦، مراجعة: سمير صالحة، سلسلة ندوات ٧٢، مركز دراسات الشرق الأوسط–الاردن، (الأردن: ٢٠١٧)، ص ١٢٣؛ تفكجي، المصدر السابق، ص ١٩.

(٣) كوتشاك، المصدر السابق، ص ٢١.

وقد اشار الرئيس بوتين إلى أن عملية الاغتيال كانت عملية استفزازية تستهدف انحسار العلاقة التركية–الروسية [١].

ومن هنا، نرى من خلال هذا السرد التاريخي الموجز في ضوء الثوابت والمتغيرات في العلاقات التركية والروسية، أن طبيعة العلاقات التركية–الروسية يغلب عليها الطابع المميز لمسار العلاقات الدولية، ذلك المسار الذي يتراوح ما بين التقارب والتباعد على مدار التاريخ. وهذا ما يمكن تفسيره في ضوء ثلاثة عوامل: الأول: يرتبط بالجغرافية السياسية واستراتيجية القيادة السياسية في الدولتين، والثاني: يخص حجم الملفات والارتباطات الولية والاقليمية لكل طرف، والثالث: متجدد في ضوء طبيعة القضايا والمشكلات الخلافية بينهما.

ثالثاً: انعكاس العلاقات التركية–الروسية على العلاقات التركية العربية (٢٠٠٢–٢٠١٦):

شهدت الالفية الجديدة متغيرات خفيفة وكثيرة خاصة بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ وتداعياتها، والاندفاعة الامريكية الهائلة التي اعقبتها نحو الشرق الاوسط لتدعيم هيمنتها على العالم، وعلى المنطقة العربية وجوارها بشكل خاص. ومع بروز هذهِ التغيرات الدولية أحدث وصول العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا تحولاً عميقاً، ليس فقط في التوجهات الداخلية والخارجية، بل حتى في أصول السياسة المنبعثة، حيث أنها المرة الأولى التي يأتي فيها حزب سياسي يحمل مسبقاً رؤية مختلفة عن مكانة تركيا وموقفها في الساحتين الاقليمية والدولية [٢]، وبتعين إدراك إعادة توجيه علاقات تركية الخارجية في إطار التصور العثماني الجديد استناداً إلى نظرية العمق الاستراتيجي التي وصفها أحمد داؤد أوغلو الذي شغل منصبي الخارجية ورئاسة الوزراء سابقاً[٣]. ومن هنا، فلقد كان المشهد السياسي في تركيا بعد عام واحد على احداث أيلول، والمتمثل بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، انعكاساً واضحاً للفهم السياسي الدقيق في تركيا لشؤون العالم المتغيرة وللحراك الولي والاقليمي الذي أعقب احداث أيلول.

---

(١) الشرتوني، المصدر السابق، ص ٩٩؛ تفكجي، المصدر السابق، ص ٢١؛ كوتشاك، المصدر السابق، ص ص ٢١–٢٢.

(٢) نور الدين محمد، ((السياسة الخارجية: أسس ومرتكزات))، بحث ضف كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣) ميشال نوخل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: ٢٠١٠)، ص ٨٤.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة في النظام الدولي الثنائي القطبية والانتقال إلى مرحلة السياسة الاحادية القطبية التي تقودها الولايات المتحدة منذ نهاية الثمانينيات–وبداية التسعينات من القرن الماضي وحتى اليوم. ولذلك فقد خصصنا في هذا القسم الاخير من البحث معرفة الاسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية للقوى الرئيسية الفاعلة في المنطقة العربية، والقوى الداعمة لها التي تمكن خلف تلك السياسة وأثر هذهِ العلاقات التركية العربية على علاقة تركيا بروسيا. ونظراً لكثرة هذهِ الدول العربية والتي كان لها تأثير على مستقبل العلاقات التركية–الروسية، إلا أننا خصصنا حديثنا باختيار دولة عربية واحدة، ألا وهي سوريا، حيث جسدت الازمة السورية –كما سنرى– علاقة فارقة في مسار العلاقات التركية–الروسية. وعلى الرغم من اختلاف الاطراف المتداخلة في هذهِ الأزمة، إلا أن ثقل العلاقات التركية–الروسية، وأهمية سوريا لكل منهما، جعل هذهِ الأزمة نقطة تحول في مسار هذهِ العلاقات، وساهمت إلى حد كبير في تخفيف حدة التوتر السياسي، حيث تتطلب المصالح المشتركة لروسيا وتركيا في المنطقة العربية تفاهات سياسية حول العديد من الملفات، وبالخصوص الأزمة السورية.

لم تكن المنطقة العربية بعيدة عن الصراع التركي الروسي، فروسيا وتركيا حاضرتان لما لها من مصالح استراتيجية في المنطقة [١]. فالنسبة لسياسة تركيا تجاه سوريا، فقد تعرضت العلاقات التركية–السورية لتصعيد في الوقائع الصراعية بسبب المشكلة الكردية، ورغم وجود معاهدة تعاون مشتركة بينهما عام ١٩٨٧ إلا أن تركيا أخذت تهدد سوريا بنشوب نزاع مسلح معها إذا استمر نشاط حزب العمال الكردستاني سواء في سوريا أو لبنان وعقب ازمة تشرين الاول ١٩٩٨، قامت سوريا بطرد الزعيم الكردي عبدالله دحلان من أراضيها، فغادرها إلى ايطاليا ثم إلى كينيا [٢].

وهكذا، فإن شهدت العلاقات التركية–السورية بدأ بالتغير في اعقاب ازمة ١٩٩٨ وبروز توجه نحو لمواد والتفاهم بين الدولتين في المجالات الامنية والاقتصادية والسياسية، وقد اعطت زيارة احمد سيدر الرئيس التركي السابق لدمشق في تموز عام ٢٠٠٢ دفعة قوية في

(١) محمود خليفة جودة، ابعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته (٢٠٠٠–٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٥، ص ٢٥٣.

(٢) حسن بكر احمد، العلاقات العربية–التركية بين الحاضر والمستقبل، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (٤١)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي:٢٠٠٠)، ص ٤٢.

اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق، ولا سيما بعد أن عززتها زيارة الرئيس السوري بشار الاسد إلى تركيا عام ٢٠٠١ [١].

وبفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية عام ٢٠٠٢، كان له الدور الاكبر في تحول العلاقة التركية–السورية نحو التفاهم والتعاون، ولا سيما بعد المواقف السياسية التي اتخذها قادة الحزب في السياسة الخارجية، ليبدأ من التحسن الثنائي بين البلدين في سياق تفاهم الحكومتين التركية والسورية حول إعادة تعريف كل دولة لوزنها ودورها الاقليمي في المنطقة [٢].

وفي ظل هذا التحسن، كان التقارب التركي الواضح في سوريا قد تخطى جميع الخطوط القديمة، التي مكنت تركيا على البقاء خلفها لوقت طويل ضمن منظورها الاستراتيجي الوحيد الجانب الذي طالما رأى أن الشراكة مع اسرائيل تغنيها عن اي شركاء أخذ من في المنطقة، ولا سيما بعد تبدل موازين القوى في المنطقة بعد احتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وتنامي النفوذ الايراني، حتم على تركيا التحرك تجاه تطوير العلاقة مع سورية للحد من هذا النفوذ بشكل تراكمي وناعم من دون الدخول في مواجهة مباشرة، فابتعاد تركيا عن اسرائيل لا يعني قطيعة دائمة معها أو عداء مستمكناً بين الطرفين، لكنه اعادة تموضع تعيلها المصلحة الوطنية التركية[٣].

ولكي تدخل العلاقات التركية–الروسية في مجال تعزيز التعاون والتفاهم، زار الرئيس بشار الاسد، وهي الزيارة الأولى له إلى تركيا عام ٢٠٠٤، وتم التوقيع على اتفاقية إزالة الألغام على جانبي الحدود لإقامة مشاريع إنمائية مشتركة. وبدأ عهد التقارب خصوصاً وأن قادة حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في سياسة العزل والحصاء التي حاول الرئيس الامريكي السابق جورج بوش فرضها على سوريا، إذ قام الساسة الاتراك بدور الوسيط بين سوريا ومختلف الحكومات الأوربية، الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة [٤]، وقد عقدت الدولتان ابتداءً من عام ٢٠٠٦ عدداً من الاتفاقيات التجارية

---

(١) حامد محمد طه السويداني، ((العلاقات التركية السورية (١٩٩٨–٢٠١١))، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (٩)، العدد (٢٧)، ٢٠١٢، ص ١٩٦.

(٢) وليد رضوان، العلاقات العربية–التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (القاهرة:٢٠١٥)، ص ٣١٥.

(٣) عارف محمد خلف البياتي، ((السياسة التركية حيال الازمة السورية))، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (٥)، العدد (١٧)، حزيران ٢٠١٣، ص ١٨١.

(٤) فريد صلاح الهاشمي، تركيا في ضوء الحقائق، دار العبر للطباعة والنشر، (اسطنبول: ٢٠١٤)، ص ص ٥١٠–٥١١.

والاستثمارية منها انشاء منطقة تبادل حرة وإلغاء التأشيرة بين البلدين وإلغاء التعريفة الجمركية. وفي ظل اتجاه تركيا إلى التكامل الاقليمي، فأنها اتخذت بعض الاجراءات الضرورية لذلك منها تسهيل بعض قيود السفر نهاية ٢٠٠٩، وتدشين نقطة عبور جديدة بين تركيا وسوريا، وبدأت بأنشاء سكة حديد بين تركيا وسوريا والعراق وإعادة فتحها في شباط عام ٢٠١٠. وقد بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين في الاجتماع الأول للمجلس الاستراتيجي الذي عقد بعد ثلاثة اشهر من تأسيسه قرابة (٥٦) اتفاقية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية [١].

وعلى الرغم من هذا التقارب والتفاهم في مجال العلاقات بين البلدين، ووصول إلى اقصى مدى، سواءً على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الأمني، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، ولا سيما بعد أن طالت الاحتجاجات الشعبية الساحة السورية كامتداد للاحتجاجات التي اجتاحت الدول العربية ، الأمر الذي جعل من تركيا أن تغير مقاربتها مع سورية، لتبدأ بعد ذلك فصل جديد اخذ من السلوك السياسي الخارجي التركي يتسم بالتردد تارة وبالتصعيد تارة أخرى، لينسجم مع التطورات الميدانية والمواقف الدولية الاقليمية.

فمنذُ نهايات عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١، شهدت المنطقة العربية عدداً من الثورات الشعبية والانتفاضات والاحتجاجات والحركات الاجتماعية، والتي ترافقت بين السلمية والعنفيه، سواء من القوى الثورية نفسها أو من جانب ردود الفعل الحكومية الرسمية، وهذا ما ينطلق به الحال أيضاً على الحالة السورية، إذ مرت الأزمة السورية بمراحل عدة، وشكلت المتغيرات الداخلية والخارجية عاملاً مؤثراً فيها. وقد بدأت المرحلة الأولى من الأزمة تأثراً بموجة الاحتجاجات السلمية في إطار مألوف من ثورات الربيع العربي، لا سيما الثورة المصرية والتونسية منها، شهدت المدن السورية احتجاجات شائقه، وانطلقت الاحتجاجات من درعا، وهي محافظة جنوبية. يغلب عليها طابع الريفي، وكان ذلك في منتصف أذار ٢٠١١، مطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية [٢].

حاول النظام السوري في بادئ الامر، تهدئة الأوضاع، وإدارة الأزمات الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية كإقرار الحق القانوني في التظاهر، وإلغاء قانون الطوارئ، وحل الحكومة وتشكيل حكومة جديدة، والدعوة إلى حوار وطني، إلا أن هذهِ التنازلات دفعت المتظاهرين إلى

---

(١) علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية. الأبعاد الأنية والانعكاسات المستقبلية، سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)، اصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: ٢٠١١)، ص ٣.

(٢) جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الابعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت:٢٠١٢)، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.

رفع سقف مطالبهم، في الوقت الذي ازداد فيه سلوك الاجهزة الأمنية سوءاً وتصاعد وتيرة العنف لدى المتظاهرين، خصوصاً بعد وصف النظام للمعارضة بانهم ليسوا أكثر من خليط متداخل من المجرمين، الأمر الذي أدى إلى انتقال الأزمة من مرحلتها الأولى (الاحتجاجات السلمية) إلى المرحلة الثانية (الصدام المسلح)، إذ تم تحويل الاحتجاجات طوعاً من السلمية إلى القوة العسكرية والعنف، وذلك بانشقاق تنظيم عسكري أطلق عليه اسم (لواء الضباط الأحرار)، ليعقب هذهِ الخطوة تشكيل (الجيش السوري الحر) في تموز من العام نفسه [١].

ونتيجة لاشتداد هذهِ الثورة وتوسعها لتشمل مناطق عديدة في المدن السورية، فقد تحول الصراع على أرض سوريا من صراع سياسي إلى صراع عسكري، بين الجيش النظامي والعشائر المساندة له من جهة، والجيش الحر والتنظيمات الأخرى التي تقتل إلى جانبه من جهة أخرى. وبالتالي فلم تعد الأزمة السورية، في ظل وجود التدخلات الدولية والاقليمية. مسألة داخلية فقط؛ بل تعدت ذلك إلى حرب تهدد الأمن والسلم الدولتين، الأمر الضي نقل الأزمة من المرحلة الثانية إلى مرحلة جديدة، هي: (مرحلة المفوضات)، برعاية القوى الدولية الكبرى التي امتد الانقسام بينهما حول مؤيدي الحسم العسكري والحلول السياسية إلى مجلس الأمن الدولي، والذي اصدر بدوره قرار (٢٢٥٤) في ١٨ كانون الأول ٢٠١٥، بهدف إنهاء واحتواء الازمة واللجوء إلى الحلول السياسية [٢].

حاولت تركيا منذ بدء تاريخ الاحتجاجات الشعبية في سوريا في منتصف أذار ٢٠١١، وقد سحب السفير التركي من دمشق في أذار ٢٠١٢ تقريباً. دفع النظام السوري قياداته إلى الانفتاح وإجراء الاصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، حيث ابدت تركيا استعدادها لتوفير كل الالتزامات والسبل لتحقيق الاصلاحات المطلوبة، من خلال عدة اتصالات هاتفية مع أردوغان للأسد، والعديد من الزيارات التي قام بها وزير الخارجية التركي آنذاك احمد داؤد اوغلو، بناءً على قرار من مجلس الأمن القوي التركي، وقد قدمت الخارجية التركية في هذهِ

---

(١) ربيع نصر وأخرون، الأزمة السورية الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، (سوريا: ٢٠١٣)، ص ص ٢٨-٢٩؛ ابتسام محمد العامري، ((الازمة السورية قرارات في تأثير البعد الاقليمي))، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العدد (١٧)، العراق، ٢٠١٣، ص ٢١٩.

(٢) الوليد ابو حنيفة، الأزمة السورية: الجذور، الاسباب، الفواعل والادوار، مركز الكتاب الأكاديمي، (الأردن: ٢٠٢٠)، ص ١٨٩؛ احمد خضير عباس الامامي، ((الأزمة السورية- اثرها في العلاقات الروسية-التركية (رؤية مستقبلية)))، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، السنة (١٢)، العدد (٦١)، العراق، ٢٠٢٠، ص ٢٧٠.

المرحلة بياناً صدر في ٢٥ أذار ٢٠١١ تشدد على العلاقات الراسخة التي تربط تركيا وسوريا، الأمر الذي دفع بأنقرة إلى أن تولي اهمية قصوى لاستقرار سوريا الشقيقة [١]. أي أن تركيا اتبعت في بداية هذهِ الازمة سياسة استباقية رائدة في سوريا، من خلال الضغط على النظام السوري في البداية لكي يقدم التنازلات [٢].

إلا أن الحكومة التركية بعد أن رأت تجاهل المسؤولين السوريين لدعوة الاصلاح التي اطلقوها وتفاقم الوضع في سوريا والقمع التي يواجه من المتظاهرين والسخط الدولي من ما يجري في سوريا، أصدرت الخارجية التركية في ٢٤ نيسان ٢٠١١، بياناً طالبت فيه الحكومة السورية مجملة من المطالب منها: اتباع حالات حيط النفس القصوى، وعدم استخدام القوة اتجاه الاحتجاجات، والاسراع في إجراء اصلاحات لمنع ازدياد الحوادث وتصحيحها بشكل يدخل سوريا في دوامة [٣].

ومما يؤخذ الموقف التركي حيال الأزمة السورية، قبلها مثل خسائر الدول في المنطقة. إذ تخشى تدهور وضع سوريا وتفتتها على أسس أثنية ودينية، إذ حينها يمكن أن تصبح الول المجاورة مندسة في الصراع عبر الانحياز إلى أي من المجموعات الطائفية أو الاثني، وبهذا فأن الحكومة التركية تبدو محقة في مخاوفها، إن الصراع مفتوحاً في سوريا تتدخل فيه قوى اجنبية، قد تكون له عواقب خطيرة على الامن الاقليمي، ونيابة عن الحكومة التركية، تضطلع منظمات تركية غير حكومية مثل ((حقوق الإنسان والحريات والإغاثة الإنسانية)). ومنظمة ((ماز لوحدر)) بمسؤولية الوساطة وجهود التعاون والتنسيق مع مجموعات المعارضة واللاجئين السورين[٤].

وقد جاء هذا التحول في الموقف التركي من هذه المرحلة عبر وجود عدد من المؤثرات كتسليط الضوء بشكل اكبر على المخاوف الناجمة عن عدم الاخذ بالنصائح التركية في ظل

---

(١) شحادة محمد غريب، تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات (٢٠٠٧-٢٠١٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، ٢٠١٨، ص ص ٧٨-٧٩.

(٢) رانية محمد طاهر، ((الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي))، مجلة رؤية تركية، العدد (١٨)، ٢٠١٣، ص ١٧٠.

(٣) افراح ثائر جاسم حمدون، التحولات السياسية في البلدان العربية وانعكاساتها على العلاقات التركية-الايرانية. (سوريا انموذجاً)، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (١٢)، العدد(٣٨)، كانون الاول ٢٠١٨، ص٦٤

(٤) فتحية محي الدين طه احمد، تطور العلاقات الروسية-التركية (٢٠١٠-٢٠١٦)، منشورات المركز الديمقراطي العربي، (مصر: ٢٠١٦)، ص ٣٨.

ازدياد الضغوط الاقليمية والدولية الخارجية. فرض المزيد من العقوبات الاميريكية والأوربية ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الإنسان وربما لاحقاً في مجلس الأمن، والتحذير من التداعيات الكارثية للاستقرار في السياسة الحالية، إلى جانب استخدامه تركيا لعدد من المؤثرات للجمعيات الاهلية السورية وعدد من الناشطين السوريين [١].

وعلى الرغم من أن تركيا عملت على كبح تدهور العلاقات مع دول الجوار التي تطورت علاقاتها معها بسبب المواقف التركية حيال قضايا الربيع العربي، وذلك من خلال تأكيد عدم امكانية للجوء إلى عمل عسكري ضد أي من هذهِ الدول إلا في إطار موقف دولي موحد، إلا ، أن الموقف التركي حيال الثورة السورية قد أدى إلى تصاعد التوتر بين تركيا من جانب سوريا وايران والعراق هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ارتبط تغيير قواعد الاستقبال في العلاقات التركية السورية وتأثيراتها في طبيعة المتغيرات الاقليمية التي افضت اليها الثورة السورية، وما خلفته من تحديات أمنية ترتبت على اتجاه تركيا للتخلي عن نظام الأسد والاصطدامات في الجانب الاقليمي والدولي الداعي إلى تنحي الاسد وتلبية مطالب المتظاهرين بتحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي في سوريا، حيث باتت أنقرة محتضنة قوى المعارضة السورية وتقدم كافة اشكال الدعم إلى الجيش السوري الحر [٢].

ومما شكل تحديا كبيراً بالنسبة لتركيا من قبل الجانب السوري، هو حادثة إسقاط طائرة استطلاع تركية (PE-4E) في حزيران ٢٠١٢، والتي دفع تركيا إلى التهديد بأن تحد في سوريا للقوات العسكرية التركية ستكون عواقبه وخيمة، هذا الموقف الذي لم تستند فيه تركيا إلى موازين القوى التي نصبت لصالحها مقارنة بسورية أو حتى كل من إيران والعراق باعتبارها داعمتين للموقف السوري، وانما أيضاً اعتبارات تكمل في أن تركيا تعد أحدى دول حلف شمال الاطلسي بل وتمثل أيضاً ثاني أكبر قوة عسكرية في هذا الحلف بعد الولايات المتحدة [٣].

من خلال ما تقدم، نرى أن تركيا كانت تدرك جيداً حول احتضانها للمعارضة السورية ودعمها لسوريا، وقطع العلاقات مع النظام السوري، وذلك لتحقيق هدفين أساسين: الأول: هو العمل على إسقاط النظام السوري عبر دعم المعارضة السورية السياسية والمسلحة، والضغط

---

(١) باكير، المصدر السابق، ص ١٣.

(٢) طاهر، المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٣) فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، (الأردن: ٢٠١٦)، ص ١٨٨؛ همر، المصدر السابق، ص ٧٦٥.

من اجل إقامة منطقة أمنية عازلة لاستجلاب موقف دولي للتدخل العسكري. أما الثاني: فهو عدم السماح ببلورة مكون كردي مستقل عن المعارضة السورية، ومحاولة دفع الاكراد إلى الانضمام إلى العمل المسلح من أجل إسقاط النظام السوري [١]، ليسهم هذا الادراك والاهداف التركية إلى موافقة البرلمان التركي عام ٢٠١٤ على دخول القوات التركية إلى سوريا، والسماح للقوات الكردية باستخدام الأراضي التركية للعبور إلى سوريا لقتال تنظيم الدولة الاسلامية في مدينة عين العرب مروراً بقبول حل سياسي للازمة عام ٢٠١٥، في ظل عدم وجود نظام الاسد، ثم الموافقة على بقاء النظام اثناء الفترة الانتقالية عام ٢٠١٦، والتي تتدرج ضمن مساعي تركيا لتطوير علاقات جديدة مع سوريا في إطار تحسين العلاقات مع دول الجوار[٢].

وفيما يتعلق بالموقف الروسي من الأزمة السورية، فقد كانت روسيا ترى أن سوريا بمثابة حجر زاوية في أمن منطقة الشرق الأوسط وأن عدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي إلى زعزعه استقرار الأوضاع في دول الجوار الاقليمي وتهديد حقيقي للأمن الاقليمي، وبالتالي كان الموقف أوضح من ذلك حين التزمت روسيا بالدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري الواقع لنظام بشار الأسد في ظل دعوات بالإصلاح السياسي والاجتماعي في الوقت الذي تدين الدول العربية والولايات المتحدة الأحداث في سوريا [٣].

وفي الوقت نفسة أيضاً، فقد كانت روسيا تحسن ان تسهم اضعاف المحور السوري–الإيراني الذي يشكل جزءاً اساسياً في استراتيجية روسيا لمواجهة المد الامريكي في المنطق، والدور الصاعد لتركيا في الشرق الاوسط، في تعرض روسيا لعزلة دبلوماسية وخسارة نفوذها تدريجياً في السياسة الدولية، ولا سيما أن المصالح الاقتصادية لروسيا في سوريا، هي أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بروسيا إلى اتخاذ موقف الدفاع عن النظام السوري، إذ أن روسيا تدرك جيداً أن تغيير النظام في سوريا سيؤدي بالنتيجة إلى الاستغناء عن الغاز الروسي من قبل الدول الأوربية، والحصول على مواد الغاز من قطر وبلدان أخرى في أسيا، مما سيعرض روسيا لخسائر كبيرة وعجز في الميزان التجاري والذي سينعكس سلباً على دورها السياسي، وهذا ما أكده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في ١٧ أيار ٢٠١٣، عندما ذكر بقوله: ((أن سوريا تعد من أهم دول الشرق الأوسط، وأن أزمة الاستقرار فيها سيكون له عواقب

(١) عباس سعدون رفعت، السياسة التركية تجاه سوريا بعد ٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٥، ص ٢٧٧؛ الرماحي، المصدر السابق، ص ٢١٣؛ طاهر، المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٢) الرماحي، المصدر السابق، ص ص ٢٧٤–٢٧٥.

(٣) احمد، المصدر السابق، ص ٣٧.

اقتصادية وخيمة))[١]. وبالتالي فإن الرؤى الدولية المتباعدة حول الأحداث السورية، تنظر إلى أن التغيير في هذا البلد هو تغيير للمعارضة الجيوسياسية، وليس تغييراً للنظام فقط.

وعلى اثر الأحداث في سوريا أخذت العلاقات العربية الروسية في التراجع، لأنه وقبل الحوار السوري، كانت العلاقات العربية والروسية علاقات استراتيجية واقتصادية وبقيت مرشحة لمزيد من التقارب السياسي والعسكري مع اصرار روسيا على سياساتها المؤيدة لنظام الأسد وتصدير السلاح للنظام في وقت تنتهك فيه قوات الأسد الثورة والمواطنين السوريين، سواء انتهت الاحداث السورية بحسم عسكري أم مفاوضات، لن تكون السياسة الروسية بعيدة عن متدرجات هذهِ النهاية، وتتأثرة بها، والمصالح الروسية التي خسرت الكثير من امتيازاتها في العديد من الدول العربية، من جراء موقفها من الأحداث السورية، ومن الانتفاضات العربية عموماً، معرضة إلى تداعيات أضافة في المستقبل، لان المشاعر العربية عموماً غير مرتاحة لمواقف موسكو، ولهذا الأمر تداعياته المستقبلية بصرف النظر على الكيفية التي ستنتهي اليها الاضطرابات السورية [٢]. وعلى ما يبدو إلى أنه هذا الموقف العربي من السياسة الروسية اتجاه سوريا أكثر كثيراً على الدور الروسي، وخلق شيء من العداء عند المواطن العربي ضد السياسة الروسية.

ومع تطور الأحداث في سوريا أكدت روسيا على أهمية أن يكون الحل سلمياً، رافضة في الوقت نفسه أي تدخل دولي في سوريا أو تدويل القضية السورية، وبعد فشله جهود الجامعة في ارسال بعثة المراقبين العرب لتقضي الحقائق في سوريا بسبب استمرار اعمال العنف في سوريا، طرحت الجامعة العربية مبادرة أخرى كل الأزمة السورية، وهي طلب دعم مجلس الأمن الدولي للمبادرة العربية، وهذا الأمر دفع عدد من الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا) إلى صياغة مشروع قرار عربي غربي يدعو إلى حل الأزمة السورية من خلال أنهاء اعمال العنف والمظاهر المسلحة، إلا أن مشروع القرار العربي الغربي المقترح في مجلس الأمن الدولي في ٥ شباط ٢٠١٢ احبط من قبل روسيا بالتعاون مع الصين، وجاء الرفض الروسي تحت ذريعة أنه لم يشير صراحة إلى عدم

---

(١) نهرين جواد شرقي، ((التنافس الامريكي الروسي من منطقة الشرق الاوسط (سوريا انموذجاً))، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٧٤)، ص ٢٠١.

(٢) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: ٢٠١٣)، ص ٣٠٥؛ احمد، المصدر السابق، ص ٣٧.

التدخل الدولي في حالة عدم التزام سوريا به [١]. ويبدو أن الموقف الروسي من الأزمة السورية كان واضحاً في تأييد النظام القائم في سوريا والدفاع عنه يحكم المصطلح الاقتصادي والعلاقات السياسية والعسكرية الكبيرة بين البلدين. وهذا ما جعل هناك ترقب من الجانب العربي إلى وجود الافعال الروسية تجاه الأحداث في سوريا وساد الاعتقاد بن ما يحرك روسيا تجاه المنطقة العربية هي مصالحها وسياساتها الخارجية، فكان لروسيا مصالحها الاستراتيجية اتجاه هذا القرار، إذ استخدمته روسيا كإحدى أوراق المقايضة مع الولايات المتحدة، وخاصة مشروع نشر الدرع الصاروخي الامريكية لحلف الاطلنطي في الاراضي التركية، الواقفة بين كل من روسيا وسوريا من جهة، ولاستفادة الاقتصادية من المبيعات الروسية لسورية من جهة أخرى [٢].

ونلاحظ مما تقدم، تباين الموقفين التركي والروسي حول الأزمة السورية ففي الوقت الذي كانت تركيا ترتبط بعلاقات وثيقيه بالنظام السوري قبيلة الثورة، وحققت في وجهة ممارسات النظام السوري ضد الشعب والثورة السورية، بل دعمت لاحقاً المعارضة السورية المسلحة، تارة لوجستياً، وسياسياً تارة أخرى، في حين وقفت روسيا لجانب نظام الأسد مع بداية الأحداث، ولم تتوزع في الدفاع عن النظام سياسياً من خلال التصريحات الدبلوماسية شبه اليومية، ومنع صدر أي قرار يدين النظام السوري من مجلس الأمن الدولي عبر استخدام حق التعبير الفيتو، وصولاً لبدء القاذفات الروسية. قصفها لمواقع المعارضة السورية في أيلول ٢٠١٥، معلنة بدء التدخل العسكري المباشر، لتساهم في منع السقوط الذي كان محتماً للنظام السوري حسب التقارير الغربية آنذاك [٣].

وعلى الرغم من الخلافات الدبلوماسية بين روسيا وتركيا على خلفية الأزمة السورية، إلا أن العلاقات بينهما، تشهد تطوراً متسارعاً نحو التطبيع الكامل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ولاسيما أن التأثير المتبادل بين كلا الدولتين جعلها في تفاهم ازاء مصالح بعضهما البعض في سوريا، فالدولتان قد تدخلتا عسكرياً في الأرضي السورية، رغم وجود تعارض في عدد من المصالح، في استمرار التنسيق باعتبار روسيا الحليف الأول للنظام السوري وقادرة على التأثير عليه، مقابل قوة التأثير الكبيرة لتركيا على قوى المعارضة السورية، لذلك ستعمل روسيا

---

(١) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية ((الثورة السورية انموذجاً))، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (١٠)، تموز ٢٠٢٠، ص ص ٤١-٤٢.

(٢) مصطفى كبار أوغلو، ((العلاقات بين تركيا وحلف الناتو))، مجلة رؤية تركية، المجلد (٤)، العدد (٦)، شتاء ٢٠١٧، ص ٥٨؛ احمد، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٣)احمد وليد، مستقبل العلاقات الروسية التركية في سورية (خدمات بعددها المصالح)، منشورات مركز برق للأبحاث والدراسات، (اسطنبول: ٢٠١٧)، ص ٥.

على الاستمرار في مسك الورقة الكردية كعامل مخط في التعامل مع تركيا، بهدف التأثير على مواقف تركيا ودفعها لتقديم تنازلات مستقبلاً ضمن أي تسوية للازمة السورية [١].

وفي الوقت نفسة، ولأسباب سياسية واقتصادية واستراتيجية، كانت روسيا مستمرا في رغباته في مجال تحسين العلاقات مع تركيا، حيث تشعر القيادة الروسية أنما تورطت أو على الاقصى لا تريد التورط اكثر في ملفات المنطقة المتأزمة، وتتباين وجهات النظر فيها مع جاءتها تركيا، ولا سيما الحلف السوري، وتسعى من أجل تسوية في سورية مع حفظ مصالحها قدر الإمكان، وتريد الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع دول الجوار، وتركيا تحديداً لأنها ايضاً لاعب مهم في سورية ولكي تخلق أيضاً حالة توازن في المنطقة في ظل وجود لاعبين دوليين أيضاً [٢]. وهنا نلاحظ أن روسيا ركزت على استقطاب تركيا اقتصادياً لتجردها من السياسات الغربية المتعلقة بروسيا، مثل العقوبات، أو أي سياسة احتواء جديدة، بوصف تركيا حليفاً تقليدياً للعرب، وفي هذا الاطار كان الرئيس بوتين يؤكد على أهمية استقلال القدار التركي عن العرب ويشد به، بخصوص الاتفاقيات الاستراتيجية مع روسيا، ومن تصريحاته في ذلك: ((أننا تشهد انها تركيا القرارات المتعلقة بعلاقتها مع روسيا الاتحادية، بما فيها التعاون الاقتصادي بشكل مستقل، لقد رفض شركاؤنا الاتراك التفريط بمصالحهم في سيل المطامع السياسية للأخرين))[٣].

أن ما يجري على الساحة السورية في ظل وجود التدخل التركي–الروسي ما بين مؤيد ومعارض، هو بمثابة مواجهة بين القوى الاقليمية، والتي قد تفرض طريقة جديدة للتوازن الاقليمي في منطقة، وانماطاً جديدة للتحالفات بل وصفه الصراعات الاقليمية، كما أنها لحظة مواجهة بين رهانات وارادات داخلية وخارجية لا يستطيع احد الجزم نتائجها أو حالاتها، في ظل وجود سيناريوهات متعددة طرحت لأنها الازمة السورية منها احتمالية استسلام المعارضة السورية، والمراهنة على التدخل العسكري الاجنبي، والمواجهة على التقارب السياسي بعد العرب وروسيا، أو القضاء على تشكيلات المعارضة المسلحة وحركة المحققين والعودة للحياة الطبيعية. وبهذا فان تغير النظام السوري لموقفه من المعارضة سيحدث، أما في حال مواجهة لتوازنا مختلفاً للقوى من خلال تغيير روسيا لمواقفها منه، أو عسكري في حال حدوث تغييرات كبيرة على الأرض [٤].

---

(١) مرعي ووادي، المصدر السابق، ص ص ١٢٠–١٢١؛ وليد، المصدر السابق، ص ٥.

(٢) الشرتوني، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٣) علام، المصدر السابق، ص ص٥١–٥٢.

(٤) ابتسام محمد العامري، ((الازمة السورية. قرارات في تأثيرات البعد الاقليمي))، مجلة الكوفة، العدد (١٧)، العراق، ٢٠١٣، ص ٢٣١.

وفي ظل وجود الأزمة السورية، فأن إبقاء النظام السوري، يعين مسارة كبيرة لنفوذ تركي في سوريا والمنطقة، ولكن يعني في الوقت نفسه تكريس النفوذ الروسي في الحوار التركي/ في البحر المتوسط، بعد أن تكدس في الشمال التركي والبحر الاسود يضم منه جزيرة القرم. لذلك، تعد محصلة الأزمة السورية وفق الحسابات الراهنة ((صفرية)) وحرجة بالنسبة إلى الطرفين التركي والروسي، حيث ستؤثر استراتيجياً في مصير نفوذهما في المنطقة [١].

وعلى المدى القصير، أن هذا التحول في الاحداث، لا يحمل اناراً مباشرة على العلاقات السياسية بين البلدين، إذ أن ضرورة الوصول إلى تسوية للازمة في سورية، بالإضافة إلى أزمة العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والقوى الرئيسة في الاتحاد الأوربي مثل المانيا، دفع روسيا وتركيا إلى التقارب، إلا أن البعد الأمني يطعن في علاقة الدولتين على جميع الخلافات في المجال الاقتصادي وفي نهاية المطاف، فقد يؤدي تناقض المصالح الاقتصادية بالإضافة إلى الضغوط الروسية على الحكومة التركية إلى نشوب توازن جديدة، ولهذا نجد أن روسيا كانت نستخدم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدولتين كقوة ناعمة لإخضاع تركيا [٢].

لقد كانت تركيا تدرك جيداً مدى حجم للدور الروسي، لذا فقد أخذت تسعى من بانها بعدم التصادم مع الروس مرة أخرى كما جرى سابقاً بعد إسقاط الطائرة الروسية من قبل تركيا على حدودها الجنوبية، والتي أدت إلى تدهور علاقات الدولتين بشكل كبير، لكن الدبلوماسية التركية أخرجت تركيا من مازق بأقل الخسائر ودفعا العلاقات نحو التعاون مجدداً رغم اضطرارها لتقديم الاعتذار [٣]. وتأتي هذهِ المساعي التركية لتحويل في طياتها اجابتين أو سيناريوهين تشمل الأول: في أن التقارب والتعاون الايجابي على الصعيد الاقتصادي والتجاري، من شأنه ترميم العلاقات السلبية على الصعيد القضايا السياسية وتحسين الفجوة بين رؤية البلدين. أما الثاني، فيهدف إلى سحب التوتر في علاقات الطرفين بصورة سلبية على مجالات التعاون والتقارب بينهم ليسهم في تصعيد حدة التعاون في علاقاتهما، وهذا ما يدفع تركيا إلى تحسين سياسية وهي، إبقائها على أن تكون على بنية من أهمية الحفاظ على تطوير

(١) عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة مقومات متنامية في المنطقة العربية منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر: ٢٠١٥)، ص ١٦.

(٢) ديسنار بيستف، تطبيع العلاقات الاقتصادية الروسية التركية، منشورات منتدى الشرق، (اسطنبول: ٢٠١٨)، ص ١٣.

(٣) مرعي ووادي، المصدر السابق، ص ١٢١.

علاقاتها مع روسيا والدفع بها باتجاه خلق صيغة تحقق بها التوافق بين متطلبات التزاماتها الدولية، وبين أن تكون روسيا جاراً علاقات حسنة معها [١].

ومما تقدم، ترى أن تركيا قد تستجيب لإفساح المجال لروسيا للمشاركة في حل الأزمة السورية بعد أن رأت أن هناك توجهاً امريكياً وترسيبا لمساهمة روسيا في هذا الحل عبر مشاركتها الفاعلة في مؤتمري ((جنيف أو جنيف ٢))، وبعد أن تكشف اتصالات مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستافان دي ميستورا بروسيا للتحضير لمؤتمر ((جنيف ٣))، أما روسيا، فتدرك أنها لا تستطيع ابعاد تركيا إلى الأبد عن الحضور في سورية بسبب القرب الجغرافي وتدخل روابط البلدين، كما ندرك أن ضمان حضورها الدائم في سورية والبحر المتوسط في مرحلة ما بعد الأسد يتطلب التواصل مع الفواعل المحاية في سورية، مع الدول الاقليمية المؤثرة فيهم مثل تركيا، لذلك، يبقى هناك احتمال لبحث الطرفين من حل للازمة السورية بما يقلل انعكاساتها السلبية عليهما [٢].

وعلى الرغم الاجراءات الدولية في الازمة السورية، انطلقت وفق مبدأ إسقاط النظام السوري الذي يتلائم مع الدوافع الامريكية الاسرائيلية، التركية، والسعودية، مما ساهم في تعثر العلاقات التركية–الروسية، ولا سيما بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٢٢٥٤) في كانون الأول ٢٠١٥، الذي نص على بدء محادثات السلام السورية، وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٢٢٦٨) في شباط ٢٠١٢، تم التوقيع على الاتفاق الامريكي–الروسي باسم ((وقف الاعمال القتالية في سورية)). ولعل الموقف التركي الداعم للاستراتيجية الامريكية في سورية، قد ساهم في توتر العلاقات التركية–الروسية، إلا أن تركيا أخذت بعد ذلك تسعى إلى دور اقليمي خارج المنطقة الامريكية. وقد اتهم اردوغان الإدارة الامريكية بتعريض الانقلابين عام ٢٠١٦، وطالب بتسليم الداعية فتح الله غولن الضي يقيم في ولاية بنسلفانيا الامريكية، وقد اتجهت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع روسيا، وإبداء المرونة في معالجة الأزمة السورية [٣]، وقد استثمر الرئيس بوتين انتصار الجيش السوري في حلب للتوصل إلى اتفاقية ((استانا–١)) بين روسيا وتركيا بدعم ايران في ٢٨ كانون الأول ٢٠١٦، وأخذوا على عاتقهم الالتزام بالرقابة على تنفيذ الهدنة وقف القتال في سورية، وممارسة دور الضامنين لعملية التسوية السياسية السورية، إذ اسهمت هذهِ العملية التي اتت بالتنسيق مع روسيا –مع عوامل

(١) محمد طلعت، ((العلاقات التركية الروسية. مجالات التقارب وقضايا الخلافي))، مجلة رؤية تركية، العدد (٦)، صيف ٢٠١٣، ص ص ١١٥–١١٦.

(٢) فدورة، المصدر السابق، ص ص ١٦–١٧.

(٣) العلياوي، المصدر السابق، ص ص ٥٥–٥٦؛ الرماحي، المصدر السابق، ص ٢٨٣.

أخرى– في تطبيع العلاقات التركية الروسية وتطورها إلى تفاهمات خاصة بسوريا، نتج عنها لاحقا لأطار الثلاثي الروسي–التركي–الإيراني المنبثق عن مسار استانا والمستمر حتى اليوم بهدف ضمان وقف اطلاق نار شامل في عموم الأراضي السورية تمهيداً لحل سياسي وفق مسار جنيف [١].

وبهذا، يمكننا القول أنه في ظل المستجدات الحالية تعمل السياسية التركية وكذلك الروسية على اتباع نهج ((براغماني)) واقعي، يعتمد على تحقيق المصالح العلية للطرفين، وفي هذا الإطار تنبت تركيا وروسيا استراتيجية الفصل بين المسارات المختلفة للعلاقات الثنائية وعلاقات التعاون المشترك بين البلدين، على اعتبار أن استمرار تشدد مواقف تركيا وروسيا تجاه الأزمة السورية، قد لا يتيح نجاح أي طرف من الأطراف على المدى القريب في تحقيق تسوية للأزمة، وأمام تشابك المصالح وتعقيدات الأزمة السورية، فان العلاقات التركية–الروسية في الوقت الحالي ستراوح في مكانها، وتبقى كما هي عليه [٢]. وبناءً على ذلك، فكلما لا ينفذ الطرفان التركي والروسي اختلافهما في المنطقة العربية، فمن الواضح أن تنافس الأهداف بعيدة المدى في علاقتهما الثنائية نفسها يبقى كامناً فيها على الرغم من الازدهار المالي الظاهر. وبهذا، تبقى الطبيعة التاريخية المتنافسة بين البلدين حاكمة لمسار أي علاقات بينهما سواء الثنائية أو في أقاليمهما المجاورة.

(١) برهان الدين ضوارن وأخرون، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، ترجمة: مصطفى حمزة ومحمد نور يوسف، شركة Turkuraz Haberlesme Ve Yayincilik، (اسطنبول: ٢٠١٨)، ص ٣٠٦؛ العلياوي، المصدر السابق، ص ٥٤.

(٢) البياتي، المصدر السابق، ص ص ١٨٩–١٩٠؛ الرماحي، المصدر السابق، ص ٢٨٤؛ مرعي ووادي، المصدر السابق، ص ص ١٢٢–١٢٦.

الخاتمــة

يتضح لنا من خلال تتبع مراحل تطور العلاقات التركية–الروسية بأنه يمكن وصفها بالعلاقات المتقلبة بين الثابتة والمتغيرة من جهة، وبين التحسن والتوتر وعدم الاستمرار على منوال واحد من جهة أخرى، هذا الثبات والتغيير الذي ظهر نتيجة وجود العديد من قضايا وملفات الاتفاق التي يقابلها قضايا وملفات تختلف بشأنها الدولتين، يعود إلى انتقاء كل منهما إلى توجه أو تحالف معاكس للأخر. فروسيا ورثة الاتحاد السوفيتي الذي كان يتزعم المعسكر الشرقي قبلة الحرب الباردة، كانت تركيا تنتقي إلى المعسكر الغربي وحليف استراتيجي للولايات المتحدة زعيمة هذا المعسكر، وبطبيعة الحال، فقد انعكس بدوره على توجهات الدولتين في ملفات قضايا وتحالفات في المنطقة العربية.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وقيام النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، انكفأت روسيا إلى الداخل، مقابل سعي تركيا للبحث عن أدوار إقليمية في أسيا الوسطى، والقوقاز، والبلقان، في ظل توسع حلف شمال الأطلسي، لكن سعي الرئيس الروسي بوتين عام ٢٠٠٠، إلى إعادة المكانة الدولية الروسية، في الوقت الذي أخذ حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان عام ٢٠٠٢، يطرح مفاهيم استراتيجية جديدة في السياسة التركية، وبدأت مرحلة من التعاون المتقن وفق ضوابط القدرة، غير أن قيام الأزمة السورية عام ٢٠١١، أعادت من جديد مبدأ التنافس الاقليمي في العلاقات التركية–الروسية؛ وهذا الثبات والتغيير في التنافس كان لابد له أن يؤثر على مسار العلاقات بين تركيا وروسيا تبعاً لاختلاف طبيعة وأهداف كل تحالف من التحالفات المتشكلة وتوافقه أو تعارضه مع المصالح التركية والروسية، وذلك لأدراكهما تماماً أن المنطلقات التاريخية والطموحات القومية، وربما الايديولوجية، لا تزال كامنة في سياساتهما الخارجية تجاه بعضهما البعض، إذا كان هذا الثبات والتغيير لا يظهر في العلاقة الثنائية، فانه يتجلى بصورة واضحة في الهوامش أو الأقاليم المجاورة، وهذا ما لاحظه تجاه المنطقة العربية وعلى أشد خصوصاً في سوريا، لذلك، فان المعادلة التاريخية التي حكمت العلاقة التركية–الروسية، والتي قامت على توسيع النفوذ وتعزيز القوة على حساب نفوذ الأخر وإضعافه، لا تزال تعمل في الوقت الحاضر، ولكن في هوامش الدولتين وليس في العلاقة المباشرة بينهما.

ومن الطبيعي أن نلاحظ نوعاً من التنافس وعدم الارتياح المتبادل بين البلدين. خاصة أن روسيا كانت تراقب الصعود الملحوظ للقوة التركية في مختلف المجالات، رغم أن خيار التهدئة واحتواء الأزمة يبدو هو السيناريو الأفضل للطرفين، وهكذا فأن العلاقات التركية–الروسية تمر بمرحلة تغيير واضحة الملامح وتظهر أثارها تباعاً لخلق صيغة عصرية لإدارة هذهِ العلاقة وقد تكون جاذبة لعلاقات تعاونية أخرى في منطقة يسودها حراك جاهز لأخذ أي

أتجاه، وقد تتجاوز هذهِ العلاقات في ابعادها السياسية والاستراتيجية معاني أي علاقة ثنائية بين بلدين بسبب طبيعتها الخاصة التي تؤثر مباشر في واقع المنطقة، إلا أن ما يمر به العالم اليوم من تحول كبير طال أهم الفاعلين الدولتين يجعل سيناريو التصعيد يبقى وارداً بسبب حالة الغليان التي تعيشها المنطقة العربية.

ثبت المصادر

أولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

- شحادة محمد غريب، تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات (٢٠٠٧-٢٠١٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، ٢٠١٨ .
- عباس سعدون رفعت، السياسة التركية تجاه سوريا بعد ٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٥.
- محمود خليفة جودة، ابعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته (٢٠٠٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر ، ٢٠١٥ .
- مخلد سليمان مطلق المجالي، العلاقات الروسية التركية للفترة (١٩٩١-٢٠١٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١١ .

ثانياً : الكتب العربية والمعربة

- احمد داؤد اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: ٢٠١١) .
- أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية. دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، (الأردن: ٢٠١٦) .
- احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. الولايات المتحدة، نموذجاً، دار زهران للنشر والتوزيع، (عمان: ٢٠١١) .
- ـــــــ ، العلاقات التركية العربية (١٩٤٥-٢٠١٦)، دار أمجد للنشر والتوزيع، (الأردن: ٢٠١٧) .
- احمد وليد، مستقبل العلاقات الروسية التركية في سورية (خدمات بعددها المصالح)، منشورات مركز برق للأبحاث والدراسات، (اسطنبول: ٢٠١٧) .
- ألطان تان وأخرون، تركيا والعالم بعد ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦، مراجعة: سمير صالحة، سلسة ندوات ٧٢، مركز دراسات الشرق الأوسط-الاردن، (الأردن: ٢٠١٧) .
- أمجد جهاد عبدالله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الامريكية الروسية، دار المنهل اللبناني، (بيروت: ٢٠١١)
- اولبسيا تكاشيفا وآخرون، السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخين والحالي، منشورات موسعة RAND البحتية، (روسيا: ٢٠١٥) .

- برهان الدين ضوارن وأخرون، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، ترجمة: مصطفى حمزة ومحمد نور يوسف، شركة Turkuraz Haberlesme Ve Yayincilik، (اسطنبول: ٢٠١٨) .
- تاج الدين عبد الحق، للحلف دور بين الدين السياسة، دار نهضة مصر للنشر، (القاهرة: ٢٠١٧) .
- جراهام فولو، الجمهورية: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي: ٢٠٠٩) .
- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الابعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت:٢٠١٢) .
- حسن بكر احمد، العلاقات العربية–التركية بين الحاضر والمستقبل، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (٤١)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي:٢٠٠٠).
- ديسنار بيستف، تطبيع العلاقات الاقتصادية الروسية التركية، منشورات منتدى الشرق، (اسطنبول: ٢٠١٨).
- ربيع نصر وأخرون، الأزمة السورية الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، (سوريا: ٢٠١٣) .
- زهراء عماد الشرتوني، مستقبل العلاقات التركية–الروسية. مجالات تقارب وقضايا خلاف، رسالة لنيله دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، جامعة لبنان، ٢٠١٨ .
- شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان مؤذن استنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي، (القاهرة: ٢٠١١) .
- علي حسين باكيد وأخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: ٢٠١٠) .
- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية. الأبعاد الأنية والانعكاسات المستقبلية، سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)، اصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: ٢٠١١) .
- عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثالاً، منشورات المركز الديمقراطي العربي، (المانيا: ٢٠١٦) .
- عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة مقومات متنامية في المنطقة العربية منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر: ٢٠١٥) .
- فتحية محي الدين طه احمد، تطور العلاقات الروسية–التركية (٢٠١٠–٢٠١٦)، منشورات المركز الديمقراطي العربي، (مصر: ٢٠١٦) .

- فرانك تاجو، سياسة تركيا الخارجية بين الشرق والغرب، مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: ١٩٨٥) .
- فريد صلاح الهاشمي، تركيا في ضوء الحقائق، دار العبر للطباعة والنشر، (اسطنبول: ٢٠١٤) .
- فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، (نيقوسيا: ١٩٩٣) .
- ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: ٢٠٠٦) .
- محمد الغزالي، الأمة في عام تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية الاسلامية، مركز الدراسات الحضارية، مطبعة الوفاء، (المملكة العربية السعودية: ١٩٩٣) .
- محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، مركز نهاد للبحوث والدراسات ، (بيروت: ٢٠١٣) .
- محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، مركز البيان للبحوث والدراسات، (مصر: ٢٠١٥) .
- محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي، دار العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة: ٢٠١٧) .
- محمد عبد القادر أحمد، الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفيتي بين الماضي والحاضر، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة: ١٩٩٢) .
- محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلمة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة النيل العربية، (القاهرة: ٢٠١٩) .
- محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (القاهرة: ٢٠٠٢) .
- معمر فيصل خولي، العلاقات التركية–الروسية من إرث الماضي إلى اضافة المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت: ٢٠١٤) .
- معمر فيصل خولي، العلاقات التركية–الروسية من إرث الماضي إلى اضافة المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت: ٢٠١٤) .
- موريال ميراك–فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمة والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (القاهرة: ٢٠١٤).
- ميشال نوخل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: ٢٠١٠) .
- ناتاليا غريب، إمبراطور الغاز، ترجمة: د. عمار قط، مكتبة مدبولي، (القاهرة: ٢٠١١).

❖ ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: ٢٠١٣) .
❖ ناصف يوسف حسن، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٩٢) .
❖ الوليد ابو حنيفة، الأزمة السورية: الجذور، الاسباب، الفواعل والادوار، مركز الكتاب الأكاديمي، (الأردن: ٢٠٢٠) .
❖ وليد رضوان، العلاقات العربية–التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (القاهرة:٢٠١٥) .

ثالثاً : الدوريات

❖ ابتسام محمد العامري، ((الازمة السورية قرارات في تأثير البعد الاقليمي))، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العدد (١٧)، العراق، ٢٠١٣ .
❖ احمد خضير عباس الامامي، ((الأزمة السورية–اثرها في العلاقات الروسية–التركية (رؤية مستقبلية)))، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، السنة (١٢)، العدد (٦١)، العراق، ٢٠٢٠ .
❖ أحمد دياب، ((أبعاد الصراع التركي–الروسي وتداعياته))، مجلة سياسة الدولية، العدد (٢٠٣)، كانون الثاني ٢٠١٦ .
❖ افراح ثائر جاسم حمدون، التحولات السياسية في البلدان العربية وانعكاساتها على العلاقات التركية–الايرانية. (سوريا انموذجاً)، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (١٢)، العدد(٣٨)، كانون الاول ٢٠١٨ .
❖ أوز غور تفكجي، ((العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات))، مجلة رؤية تركية، السنة (٧)، العدد (٢)، ٢٠١٨ .
❖ حامد محمد طه السويداني، ((العلاقات التركية السورية (١٩٩٨–٢٠١١)))، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (٩)، العدد (٢٧)، ٢٠١٢ .
❖ حنا عزو بهنان، ((تركيا والاتحاد السوفيتي (١٩٨٠–١٩٩٦). دراسة سياسية اقتصادية))، مجلة دراسات اقليمية، المجلد(٦)، العدد (١٦)، تشرين الاول ٢٠٠٩ .
❖ ــ ، ((العلاقات التركية–الروسية (١٩٩٧–٢٠٠٩)))، مجلة التربية والعلم، المجلد (١٨)، العدد (١)، ٢٠١١ .
❖ رانية محمد طاهر، ((الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي))، مجلة رؤية تركية، العدد (١٨)، ٢٠١٣ .
❖ سهاد إسماعيل خليل، ((المكانة الجيوستراتيجية، اوكرانيا واثرها على الامن القومي الروسي (أزمة القرم انموذجاً)))، مجلة دراسات دولية، العدد (٧٠)، بغداد، أيلول ٢٠١٧ .

- عادل سليمان، ((مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٥١)، ٢٠٠٤ .
- عارف محمد خلف البياتي، ((السياسة التركية حيال الازمة السورية))، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (٥)، العدد (١٧)، حزيران ٢٠١٣ .
- غاريت إم. وينور، ((ممر الغاز الجنوبي ودور تركيا باعتبارها دولة مرور ومركزاً للطاقة))، مجلة رؤية تركية، المجلد (٣)، العدد (٤)، ٢٠١٤ .
- لقمان عمر محمود النعيمي، ((البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية- الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٩٢-٢٠٠٨))، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (١٢)، العدد (٣٨)، ٢٠٠٨ .
- لقمان عمر محمود، ((تركيا وروسيا الاتحادية. دراسة في العلاقات السياسية (٢٠٠٠-٢٠٠٩)))، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (٧)، العدد (٢١)،٢٠١١ .
- محمد طلعت، ((العلاقات التركية الروسية. مجالات التقارب وقضايا الخلافي))، مجلة رؤية تركية، العدد (٦)، صيف ٢٠١٣ .
- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية ((الثورة السورية انموذجاً))، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (١٠)، تموز ٢٠٢٠ .
- محمد كوتشاك، ((العلاقات التركية الروسية))، مجلة رؤية تركية، المجلد (٦)، العدد (٤)، شتاء ٢٠١٧ .
- محمد وائل القيسي، ((اثر التدخل الروسي في الشرق الاوسط بعد العام ٢٠١١ مكانة روسيا الاتحادية ودورها في النظام العالمي))، مجلة دراسات اقليمية، العدد (٤٢)، تشرين الأول ٢٠١٩ .
- مصطفى كبار أوغلو، ((العلاقات بين تركيا وحلف الناتو))، مجلة رؤية تركية، المجلد (٤)، العدد (٦)، شتاء ٢٠١٧ .
- موسى الزعبي، ((الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة. حرب على المنافسين اعداء وأصدقاء، مجلة الفكر السياسي، العدد (٢١)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، شتاء ٢٠٠٥
- نهرين جواد شرقي، ((التنافس الامريكي الروسي من منطقة الشرق الاوسط (سوريا انموذجاً)))، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٧٤) ، ٢٠١٨ .
- ويسل كورث، محاولة انقلاب ١٥ تموز ونتائجها في سياق علاقة (السياسة-الجيش) مجلة رؤية تركية، المجلد (٥)، العدد (٣) ، خريف ٢٠١٦ .